TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

Strategic Challenges of the Iraqi National Security According to The International Variables

Dr. Marwan Salam Ali*
Mosul University- College of Political Science

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 15 March. 2020
- Accepted 31 April. 2020
- Available online 14.July. 2020

Keywords:
- Iraqi National Security
- Iraq
- invisible challenges
- Siberian security
- strategic planning
- strategic Studies

Abstract: National security is considered a complex and renewed concept. As a result of the increasing complexity in the regional and international environment, the concept of "national security" has shifted from its narrow concept - military and political - to a comprehensive and broad field. Iraq and its national security system suffer from two forms of challenges that hinder its progress and require a lot of effort and work to ensure that they are avoided; visible strategic challenges, whose implications and effects can be sought directly in kind, and invisible strategic challenges. These challenges pose a major dilemma for the stable governments. how then to the Iraqi state, with its current and foreseeable circumstances. to face it, especially as the security system that was built according to the immediate requirements in the absence of a comprehensive strategic vision, is now suffering from a large sagging at the level of preparation, leadership and lack of armament. The Applies to the rest of our country.

Therefore, formulating any kind of strategy, whether comprehensive or sub in Iraq in order to meet these challenges needs, among other things, to analyze the internal and external environments to identify the strengths and weaknesses in the internal environment of Iraq, and to analyze the opportunities and threats that occur in the regional and international environment. Our country can face and deal with them according to rational planning methods and come up with rational decisions, by taking advantage of strengths and opportunities, and addressing internal weaknesses and external threats.

* **Corresponding Author:** Marwan Salam Ali**, E-Mail:** Marwanalali225@gmail.com **,Tel: , Affiliation**: Mosul University - College of Political Science

Tikrit Journal For Political Sciences 20 (2020) 53-86

التحديات الاستراتيجية للأَمن الوطني العِراقي في ظل المُتغيرات الدولية

م.د. مروان سالم العلي

جامعة الموصل - كلية العلوم السياسية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 15/ اذار /2020
- القبول : 31/ نيسان /2020
- النشر المباشر : 14/تموز /2020

الكلمات المفتاحية :
- الامن الوطني العراقس
- العراق
- التحديات غير المنظورة
- الأمن السيبراني
- التخطيط الاستراتيجي
- الدراسات الاستراتيجية

الخلاصة : يُعد الأَمن الوطني مفهوماً مُعقداً ومُتجدِداً في آن واحد، فنتيجة التعقيد المُتزايد في البيئة الاقليمية والدولية انتقل مفهوم "الأمن الوطني" مِن مفهومهُ الضيق– العسكري والسياسي– إلى مفهوم شامل وواسع الأطياف .

ويُعاني العِراق ومنظومة أمنهُ الوطني شكلين مِن أَشكال التحديات التي تُعيق مسيرة تقدمهُ وتتطلب الجهد والعمل الكثير لضمان تلافيها؛ تحديات استراتيجية منظورة (مرئية) التي يمكن التماس حيثياتها وتأَثيراتها بنحوٍ عيني مُباشر، وتحديات استراتيجية غير منظورة (غير مرئية)، وتُشكل هذه التحديات مُعضِلةٌ كُبرى للحكومات المُستقرة، فكيف إذاً للدولة العِراقية بظروفها الحالية والمنظورة أنَّ تواجهها؟، سيما أنَّ المنظومة الأمنية التي جرى بِنائها وفقاً لِمُتطلبات آنية بغياب الرؤية الاستراتيجية الشامِلة، باتت تُعاني اليوم مِن ترهُل كبير على صعيد الإعداد والقيادة ونقص التسليح والتجهيز، ونفس الأمر ينطبق على باقي قطاعات دولتنا. ومِن هُنا؛ فأَنَّ صياغة أي نوع مِن أنواع الاستراتيجية سِواءً الشامِلة أو الفرعية في العِراق لمواجهة تِلك التحديات، تحتاج مِن ضمن ما تحتاجهُ؛ إلى تحليل البيئتين الداخلية والخارجية لمعرِفة نِقاط القوة والضعف في بيئة العِراق الداخلية، وتحليل الفرص والتهديدات الواقِعة في المُحيطين الاقليمي والدولي كي يتمكن بلدنا مِن مواجهتها والتعامُل معها وفق الأَساليب التخطيطية العقلانية والخروج بقرارات رشيدة، عبر الاستفادة مِن نقاط القوة والفرص، والتصدي لنقاط الضعف الداخلية والتهديدات الخارجية.

المقدمة :

يُجسد الأمن الوطني لأي بلد في عالمنا الراهن، سِواء كان البلد مُتقدِماً أَو نامياً، قضيةٌ مركزيةٌ جوهريةٌ تحتل قمة هرم الأولويات الاستراتيجية. ومِن هُنا تهتم الدول بصياغة استراتيجيات للأمن تتحدد فيها بوضوح مصالحها الحيوية، والتي على ضوئها يتم رسم الأَهداف وتحديد الوسائل، وإذا كانت صياغة استراتيجية للأَمن الوطني شاملةً ودقيقةً وموضوعيةً، بهذه الأَهمية للدول، فأَنَّ العِراق هو بأَمس الحاجة لوجود مثل هذه الاستراتيجية، التي باتت مُرتكزاً رئيساً في بِناء الدولة الجديدة وتقدمُها وفق أُسُس علمية حديثة وتنظيم علاقاتها داخل مُجتمعها أولاً، ومُحيطها الاقليمي ثانياً، وتفاعُلاتها الدولية ثالثاً. إذ يمر العِراق بمرحلة استثنائية تتطلب وضوح المصالح وتحديد الأَهداف ووسائل التنفيذ، فالتحديات التي تواجه الأَمن الوطني العِراقي، في مرحلة ما بعد التغيير، بعد العام2003، لا تُرد لعامل واحد بل تتميز بتعدُد أشكالها وشموليتها، اقليمية ودولية، فضلاً عن التحديات الداخلية الأَكبر وفي مُقدِمتها تحديات بِناء الدولة العِراقية الجديدة.

ومِن هُنا؛ يُعاني العِراق شكلين مِن أَشكال التحديات المرئية وغير المرئية، ففيما يخص الشكل الأول لها أيضاً شكلان: داخلية وخارجية، وهُناك تحدياتٌ مُشتركة (داخلية – خارجية).

– **التحديات الداخلية:** وتكمنُ بالإرهاب الداخلي والخارجي العابر للحدود، والفصائل المُسلحة خارج إطار القانون[1]، وأَزمة بِناء الدولة العِراقية والهوية الوطنية، ناهيك عن الكُتل السياسية التي تعتنق عقائداً تُجسد خطراً مُحدقاً بأمن العِراق ووحدتهُ وتماسكهُ، خصوصاً تِلك التي لها ارتباطات بأجندة خارجية، زد على انتشار ثقافة الفساد الإداري والمالي وانعكاساتهُ الخطيرة على الموارد الاقتصادية العِراقية والبُنى التحتية، وازدياد نسبة البطالة التي تجاوزت الـ (40%)، ناهيك عن وجود عجز مُخيف في الميزانية المالية العامة تجاوز في العام2019 الـ (23) مليار دولار[2].

– **التحديات الخارجية:** لا شك؛ إنَّ التحديات التي يفرضها الخارج تُجسد واحِدة مِن أَخطر التحديات التي تواجه الأَمن الوطني العِراقي. فالعامل الخارجي (الدولي والاقليمي) يعمل على إبقاء العِراق في حالة مِن عدم الاستِقرار بل ويسعى على إدامتها، لضمان مصلحة دول الخارج، سِواءً أَكانت مصالح اقتصادية أَو سياسية أَو أَمنية، مِما يجعل العِراق يعيش في دوامة عدم الاستِقرار[3].

ونظراً لصعوبة الإلمام بِكُل تِلك التحديات الاستراتيجية، فأَنَّ ما يهمُ الباحث هو التعرُف على التحديات غير المرئية المؤثرة على الأَمن الوطني العِراقي، والتي تتجلى عموماً بالعوامل التي تُشكل تهديداً مُباشِراً على الثوابت القيمية والتحتية لأَي مُجتمع، والتي لا يمكن التِماس تأَثيراتها مُباشرةً على وحدات ذلك الأَمن، ابتداءً بالتهديدات الالكترونية، ومروراً بالتحديات الإعلامية، والسُكانية، وضعف التخطيط الاستراتيجي وتأثيرهُ على أمنُنا الوطني، وانتهاءً بترهُل البُنى التحتية العِراقية.

أهمية البحث: تكمنُ الأَهمية العلمية والعملية للبحث في تسليط الضوء على طبيعة التحديات الاستراتيجية وتحديداً غير المنظورة التي تُهدِد الأَمن العِراقي، والتي تجاوزت خطورة التحديات الداخلية والخارجية المنظورة، ولفت أَنظار ساسة وصُناع القرار والمواطنين والأَكاديميين وطلبة الجامِعات في العِراق إِليها لغرض توخي الحيطة والحذر مِنها والعمل على تبني التخطيط الاستراتيجي السليم لمواجهتها.

---

[1] Richrd Saull, The War on Terrorism and the American Empire After the Cold War,(U.S.A: Rutledge, 1st Edition, 2005), P.133-135.

[2] براء الشمري، ربع العراقيين تحت خط الفقر رغم ارتفاع الإيرادات النفطية، صفحة اقتصاد الناس، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : https://www.alaraby.co.uk/economy.2019/3/19

[3] باسم علي خريسان، التحديات الخارجية للأَمن الوطني العِراقي قراءة في إشكالية الأَمن المفقود، في ورشة: التحديات الداخلية والخارجية للأَمن الوطني العِراقي، التي أقامتها مُستشارية الأَمن الوطني العِراقي، مركز النهرين للدِراسات الاستراتيجية، بغداد، 2017/5/28.

إشكالية البحث: حمل لنا موضوع البحث إشكاليةٌ مفادها؛ إنَّ ثمة تحديات استراتيجية منظورة وغير منظورة غدت تُهدِد الأَمن الوطني العِراقي بعد العام2003، لكن المُشكِلة هل أَنَّ تأَثير التحديات غير المنظورة لهذا الأَمن يفوق تأَثير التحديات المنظورة؟، وتندرج ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية مِنها؛ ماهي التحديات غير المنظورة التي تُهدِد أَمننا الوطني؟، وكيف بالإمكان مواجهتها في ظل المُتغيرات الدولية المُتسارِعة؟.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضيةٌ مفادها؛ إنَّ منظومة الأمن الوطني للعِراق، تواجه جُملةٌ مِن التحديات الاستراتيجية المرئية وغير المرئية، وتتجلى أخطرها بتِلك التي تتمظهر بالصورة غير المرئية، التي لا يمكن تلمسُها بصورة مُباشِرة إلاَّ مِن خِلال البحث والتحليل، والتي لا يمكن مواجهتها دون وجود الإدارة والإرادة السياسية العِراقية الجادة عبر تبني التخطيط الاستراتيجي وتحليل بيئتي العِراق الداخلية والخارجية.

منهجية البحث: لسعة موضوع البحث وشموليتهُ، تم اعتماد مناهج عديدة، مِنها: المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف ويُحلل موضوع التحديات الاستراتيجية المؤثرة على الأمن الوطني العِراقي في ظل المُتغيرات الدولية، كما كانت الحاجة ماسة للمنهج الاستشرافي الاحتمالي في بعض محاور البحث سيما في المحور الرابع الذي استشرف واقع التخطيط الاستراتيجي ومكانة العِراق عبره في البيئة الاقليمية والدولية.

هيكلية البحث: انطِلاقاً مِن إشكالية البحث وفرضيتهُ، تم تقسيم هيكلية البحث، فضلاً عن المُقدِمة والخاتِمة إلى ثلاثة مباحث رئيسة، تم إيجازهم تِباعاً، على النحو الآتي.

المبحث الأَول

التحديات السيبرانية والإعلامية المؤثِرة على الأَمن الوطني العِراقي

المطلب الأَول : التحديات السيبرانية المؤثِرة على الأَمن الوطني العِراقي

يُعد أَمن تكنولوجيا المعلومات أَو الأَمن السيبراني مِن المُصطلحات الحديثة في عالمُنا الرقمي الافتراضي، ولفظ السيبر مُتاتٍ عن كلِمة Cyber اللاتينية ومعناها الفضاء المعلوماتي أَو الالكتروني، أَو الشبكات الحاسوبية، شبكة الانترنت وتطبيقاتهُ المُختلِفة(كالفايبر والواتساب والفيس بوك والجات، وغيرها)[4].

ويُراد بالأَمن السيبراني مجموعة مِن الوسائل اللازمة لتأَمين شبكات وأَجهزة الحواسيب وحمايتها، فضلاً عن حماية البيانات والبرامج المُتاحة مِن السرقة أو الهجوم أو التلف، أَي حمايتها مِن كافة أَشكال الجرائم المعلوماتية ومن أي

---

[4] أيمان الحياري، ما هو الأمن السيبراني؟ وما هي معاييرهُ؟، وما أَهميتهُ؟، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : https://www.mah6at.net. 09-03-2019.

اختراق قد تتعرض لهُ، والذي قد يُدمر البُنى التحتية للنظُم المعلوماتية مِن أجهزة وبرمجيات مُختلفة عن طريق الاختراق(التهكير) أَو اختِراق الأَنظمة المالية وتحويل الأَرصدة وسرقتها[5].

ولا شَك إنَّ التحَديات الالكتَرونية غير المنَظورة توثر بشكلٍ كبير على أَجهزة الأَمن الوطَني العِراقي. فغياب الأَمن الالكتروني أَو ضعفهُ لدى البُنى العِراقية التحتية، جعل العِراق يُعاني مِن انكِشاف استراتيجي حيال أَغلب بُلدان العالم، ومهد الطريق لهُم لاختراقهُ والتجسُس على البيانات والمعلومات الخاصة بمنظومتهُ الأَمنية، بل والعمل على جعلُ بلدنا أَداةً لشن الهجمات الالكترونية على الأَمن المعلوماتي لدول أُخرى واختراقهُ وسرقة معلوماتها واستِخدامها لأَغراض المساومة وتنفيذ أَفعالٌ إرهابيةٌ[6].

ويتضح تأَثير المخاطر السيبرانية على الأَمن الوطني والاقتِصاد العِراقي مِن خِلال مؤشرات عديدة، ومِنها؛ عدم فعالية البُنى الرقمية التحتية في العِراق، الذي يُعد مُتخلفاً في مجال التبويب الرقمي وخصوصاً في المجال الاقتصادي، فالعِراق في الفضاء المعلوماتي لا يعيش عصر العُزلة بيد أَنهُ مُترابط مع دول أُخرى في هذا الفضاء عبر شبكات ترابُطية للبُنى المعلوماتية التحتية، حتى بات بالإمكان عبر ذبذبات الاتصال الرقمي تنظيف خزينة العِراق مِن أَموالها بواسِطة نِظاماً حاسوبياً يتم إدارتهُ مِن غرفة في قرية تبعدُ عن دولتنا آلاف الكيلومترات. فتِلك الموجات الاثيرية تُهاجم مركز الثقل في تطور الدولة وتُسيطر على قدرات العِراق وتتحكم بكافة مُقدراتهِ، وتستهدف المُراسلات الحكومية لتقوم بعملية تدمير تِلك الوسائط الالكترونية، وتستهدف الأَسرار الأمنية والاقتصادية وأَيضاً الاجتماعية للبلد، ليكتمل بذلك حلقات العملية التجسُسية. زد على ذلك احتواء الفضاء السيبراني على نِقاط ضعف بالإمكان توظيفها لاستِغلال المصالح الاقتصادية الوطنية وتُمثل تحدياً للأَمن الوطني العِراقي، ومِنها الإرهاب والتجسُس الالكتروني والقرصنة الالكترونية وعملية غسيل الأَموال، واستخدام شبكات الانترنت لِمُمارسة أعمال العنُف والنصب والاحتيال والاستغلال والجرائم المالية، ناهيك عن الاستخدام السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي للقيام بإعمال مُدمِرةٌ ضد بلدنا..، وغيرها[7]. وبالإمكان إيجاز أَبرز تأَثيرات مواقع التواصل الاجتماعي على منظومة أمننا الوطني على النحو الاتي[8]:

---

[5] المصدر نفسهُ.

[6] علي زياد العلي، التحديات غير المرئية للأَمن الوطني العِراقي، مركز البيان للدِراسات والتخطيط، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : http://www.bayancenter.org/2018/06/4565/

[7] مُستشارية الأَمن الوطني العِراقي، استراتيجية الأَمن السيبراني العِراقي، كِتاب منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://www.itu.int/en/ITU-Documents/National_Strategies_Repository_iraqi-

[8] أمل صقر، مخاطر واقعية : كيف يُهدد التواصل الاجتماعي الأمن الوطني؟، المُستقبل للأَبحاث والدِراسات المُتقدِمة، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://futureuae.com/article.php/Mainpage/858

أَولاً: استخدام التنظيمات الإرهابية

لا نبالغ القول؛ إنَّ التحديات السيكولوجية تُجسد واحِدةً مِن أَخطر التحديات المُهدِدة لأَمن أَي دولة ومِنها الأَمن الوطني العِراقي، مِن خِلال توظيف الإرهاب وتنظيماتهُ لإنشاء بيئة دولية تتصف بالتهديد المُستدام وغياب الأَمن، فالإرهاب يهدف إلى تعطيب الحياة وشلها في كافة جوانبها ويجعل دولتنا تُسخر امكانياتها نحو التحدي غير المنظور بدلاً مِن تسخيرها نحو الإعمار والنمو والتنمية.

وهُناك العديد مِن الأمثلة التي توضح قيام التنظيمات الإرهابية بتوظيف الفضاء الالكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لتطبيق استراتيجياتها وضمان التواصل بين عناصرها وتجنيدهم عبر تِلك المواقع كتنظيم دولة الإسلام في العِراق والشام (داعش)، وهذا الجيل الجديد مِن التنظيمات الإرهابية يُجسد خطراً كبيراً على الأَمن الوطني العِراقي، حتى أَصبح لتِلك التنظيمات مواقع الكترونية عبر تويتر يُتابعها الالاف مِن المُشتركين، فضلاً عن استخدامهُ للفيسبوك والتيليجرام واليوتيوب، وعدداً مِن الهاشتاجات باللغتين العربية والانكليزية لبث أفكارهُ، مثل "هاشتاج #throwbackthursday بهدف زيادة شعبيتهُ على الانترنت"، فضلاً عن قيام تِلك التنظيمات باستخدام تِلك المواقع في تبادُل المعلومات والخطط المُتعلِقة بصناعة المُتفجِرات والقنابل واستهداف مواقع مُعينة، ونشر الصور ومقاطع الفيديو ذات الجودة العالية التي تدعو لنصرة الدين والجِهاد لتجنيد أَكبر عدد مِن الأَشخاص، وهذا يُفسر لنا نجاح تنظيم القاعِدة وتنظيم داعش مِن تجنيد الالاف مِن الشباب المُسلمين في الدول الغربية، والذين أَباحوا سيادة وأَراضي العِراق وارتكبوا كافة الأَفعال الإجرامية التي جسدت تهديداً وتحدياً خطيراً راهِناً ومُستقبلياً على منظومة أَمننا الوطني[9]. وهُناك إحصائيات تُشير إلى أنَّ أَكثر مِن (80%) من عناصر تنظيم داعش تم تجنيدهُم من خِلال مواقع التواصل، فهذا التنظيم يمتلك "فريق مُتخصص مِن أَكثر مِن (100) من المُخضرمين التقنيين الذين يعملون بدوام من أجل تسجيل مقاطع الفيديو" التي تصور الإعدامات والشنق. ففي عام2014 فقط كان هُناك قُرابة الـ(46,000-90,000) حِساب يُمجّد داعش. ففي فترة احتِلال داعش للموصل تم نشر (43,000) تغريدة على تويتر تؤَيد هذا الغزو. وأَشارت شركة تويتر أنها حظرت بداية عام2015 أَكثر مِن(125,000) موقعاً بسبب تأَييدهم لهذا التنظيم، ولذات السبب تم في2016 إزالة (325,000) موقعاً، ورغم حظر تِلك الحِسابات إلاَّ أَنَّ التنظيم سرعان ما يعود بِحسابات جديدة لنشر عقيدتهُ[10].

---

[9] أحمد فكاك البدراني، الإرهاب وتحدي الأَمن الوطني العِراقي بعد أَحداث الموصل2014، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد23، (بيروت: مركز جيل البحث العلمي، تشرين الثاني2017)، ص77-86.

[10] موسوعة الويكيبيديا الحُرة، نشاط تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على منصات التواصل الاجتماعي، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki.

ثانياً: بروز أَشكالاً جديدة مِن الجرائم الجنائية

ارتبطت بمواقع التواصل الاجتماعي صوراً جديدة مِن الجرائم الالكترونية، مِنها على سبيل المِثال؛ (جرائم التهديد بالقتل والقرصنة المالية والاحتيال المالي وجرائم النصب والاحتيال والابتزاز الالكتروني وتهديد البشر والتشهير بِهم عبر اختِراق الحِسابات الشخصية وابتزازهم مالياً أَو جنسياً، والسب والقذف والاتجار بالبشر..)[11]. ولا شك؛ إِنَّ جرائماً كهذه دقت ناقوس الخوف والرُعب في المُجتمع العِراقي ورفعت مِن قلقهُ وجعلتهُ يشعر بفقدان الأَمن والأَمان عبر التواصل بين الجُناة والضحايا باستخدام الانترنت، وبدت تفرض تحديات وتهديدات جسيمة على المؤَسسات الأَمنية المعنية، لاستهدافها النسيج الاجتماعي الآمن[12].

وفي سياق ذلك يبدو؛ إِنَّ التهديدات المُدمِرة المُستهدِفة للأَمن العِراقي الالكتروني في يومنا هذا غدت في قمة ذروتها مِن اختراقات لبعض المواقع الحكومية، ففي الانتخابات النيابية العِراقية عام2018 برزت عبر مواقع التواصل الاجتماعي الكثير مِن التسجيلات الصوتية لعملية شِراء مقعد في مجلس النواب بين نائبة سابِقة مع أَحد المُرشحين للمجلس المذكور، وعملية كهذه تُعد مِن أَكثر التجارب الافتراضية التي توضح أَهمية المُحافظة على الأَمن العِراقي السيبراني مِن الاختراق. وفي شهر أيلول2019 تعرض نحو (30) موقعاً الكترونياً تابِعاً للحكومة العِراقية للاختراق، مُستهدِفاً جهاز الأمن الوطني ووزارتي الداخلية والصحة، وتم تبني عملية الاختراق مِن جانب مُخترقون أطلقوا على أنفسهُم "ماكس برو" بتوجيههم رسالة تحدثوا عن عمليات ابتزاز تقودها شخصيات نافِذة بجهاز الأمن الوطني العِراقي مِن جانب، وتسريب معلومات وبيعها تتعلق بأَمننا الوطني مِن جانب اخر[13].

ودون شك؛ إِنَّ اختراق العديد مِن المواقع الحكومية الالكترونية يدلُ على افتِقار العِراق لاستراتيجية واضِحة للأمن السيبراني، سيما أَنَّ بعض المواقع المُخترقة تختص بالأمن الوطني التي مِن المفروض أَنَّ تكون بعيدة عن الاختِراق ومُحصنة. وهذا يُمثل اختِراقاً لسيادة العِراق وقيمهُ السياسية السامية. فجرائمٌ كهذه تتجاوز بأثارها الشرعية والقانونية إِلى آثارها النفسية والاجتماعية والمادية والمعنوية على حياة المواطنين العِراقيين وحقوقهم، وتمس الاقتصاد الخاص والعام،

---

(11) أَحمد فاضل المعموري، الجرائم الالكترونية في مواقع التواصل الالكتروني، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: http://www.alnoor.se/article.asp.30-01-2016.

(12) مجموعة مؤلفين، الابتزاز الالكتروني جريمة العصر الحديث، سلسلة ثقافتنا الأَمنية، العدد2، (بغداد: وزارة الداخلية العِراقية، 2019)، ص ص25-26.

(13) صفحة شفق نيوز، الأَمن العِراقي يتوعد مُنفذي الانقلاب الالكتروني على الحكومة، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: http://www.shsfssq.com.2019/09/26

وتُشكل تهديداً للأمن الوطني العراقي. ومِن هُنا ينبغي تشريع قانون/قوانين خاصة بجرائم المعلوماتية تفرض عقوبات قاسية ورادِعة بحق مُرتكبيها.

ثالِثاً: تهديد الأَمن الاجتماعي/ المُجتمعي

لا يختلف إثنان في القول؛ إنَّ العوامل المادية (القوة الاقتصادية والعسكرية..) لا تُعد المُحدِد الوحيد للأَمن، بل هُناك مُحدِدات أُخرى كالقيم والثقافة والعقيدة والهويات بأَنواعها كافة؛ كهوية الفرد والهوية الوطنية والقومية، فكُل تِلك الأَسُس تؤثر في العلاقات الدولية وترسم ملامح الصِراع والاستِقرار، بل أنَّ الفوضى تُعد نتاجاً للبُنى الاجتماعية. فالأَمن الهوياتي يُعد ركناً لا غِناء عنهُ مِن أَركان النهضة الاجتماعية، لأنهُ يعتز بالهوية الثقافية والحضارية وينفتح ويتحاور مع مُختلف الثقافات[14]. وفي إطار (مدرسة كوبنهاجن) الفكرية ورائدها باري بوزان؛ يُنظر إلى العوامل المُجتمعية بأنها مِن أَكثر المصادر خطورةً لعناصر الأَمن، فتنامي العنُف الاجتماعي والمُشكِلات الاجتماعية تُعد مِن صميم الأَمن الاجتماعي، فالأَمن الاجتماعي يُعد مُرادِفاً للبقاء الهوياتي، وذلك يعني التمييز بين نحنُ وهُم، أَي أَنَّ كُل ما يُمثل تهديداً وجودياً لبقاء نحنُ (أُمة، عرق، جماعة دينية..) يُعد تهديداً ذاتياً للأَمن المُجتمعي أَكثر مِن كونهُ موضوعياً، وهذا الأَمن يُعد مقوماً رئيسياً مِن مقومات الأَمن الشامل[15].

أَي أَنَّ هُناك علاقةٌ ترابُطيةٌ بين "الأَمن الاجتماعي والأَمن الوطني" لا انفِصال بينهُما، إذ أَمسى التماسُك المُجتمعي وغياب إثارة النِزاعات الداخلية بين مكوناتهُ، وصون هويتهُ الثقافية، مِن أَبرز مقوِمات الأَمن القومي لأَي بلد، وهذا ما يُثير في أَحد صورهُ العلاقة بين مواقع التواصل الاجتماعي والأَمن المُجتمعي العِراقي نفسهُ. فلتِلك المواقع القدرة الكبيرة في بث تأثيراتها السلبية على أَمن المُجتمعات إلى حد إفراز العنُف الداخلي الذي أصبح ثقافة في المُجتمع العِراقي عبر تهديد التلاحُم المُجتمعي والثقافي[16]. إذ بات بالإمكان عبر وسائل التواصل الحديثة نشر أَفكار وثقافة مُغايرة لقيم المُجتمع ورُبما مُتعارضةً بشكلٍ كُلي معهُ، خاصةً بالنسبة لفئة الأَطفال والعنصر الشبابي الفاقدين للحصانة الكافية ضد تأَثيرات تِلك الثقافة الوافِدة، كما قد تُسهِم تِلك المواقع في بث الأَفكار الطائفية والعنصرية والقبلية التي قد تزيد التوترات في الدولة العِراقية وتُهدد تماسكُها وأَمنها الوطني وتجعلهُما أَمام تحدياتٍ خطيرة، وهذا ما يحدث بالفعل.

فمكامنُ الخطر في مواقع التواصل الاجتماعي الحديثة بوصفها واحِدةٌ مِن المُتغيرات الدولية يكمن عبر ما تنشرهُ مِن أَخبار كاذبة وإشاعات تقود بل وقادت في أَحيانٍ كثيرة إلى زعزعة الأَمن والاستقرار داخل المُجتمع العِراقي عبر الابتزاز

---

[14] هيدلي بول، المُجتمع الفوضوي: دِراسة في نِظام السياسة العالمية، (أبو ظبي: مركز الخليج للدِراسات والأَبحاث،2002)، ص50.

[15] أَحمد قاسمي وسليم جداي، تأَثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأَمن المُجتمعي للدول الخليجية، ط1، (برلين: المركز الديمقراطي العربي،2019)، ص ص25-31.

[16] عمار شرعان(مُحرراً)، التقرير الاستراتيجي العِراقي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، كانون الأول2017)، ص152.

والاحتيال والسرقة الالكترونية، مِما اوجب أمننة تِلك المواقع (إدخال البُعد الأمني)، لاسيما بعد اختراق التنظيمات الإرهابية للمُجتمع العِراقي، وارتباط مُتطرفي الداخل بالخارج. كما رمت تِلك المواقع العِراق في مرمى الحرب النفسية مِن إيران وبُلدان أُخرى، لزعزعة أَمنهُ واستِقرارهُ، كاستِخدام حِسابات مُزيفة لرجال دين أَو لتغذية الصِراع المذهبي في بلدنا[17]. كما أَنَّ لتِلك المواقع سلبيات عديدة على الأَمن المُجتمعي العِراقي، لعل أَهمُها؛ الأَخطار الاجتماعية الناجِمة عن استخدامها مِن جانب العِراقيين تتجسد في زيادة عُزلة الشباب وضعف الروابط الاجتماعية بين الأَفراد وتخلخلها، وانتشار الثقافات الغربية المُضادة للثقافة الإِسلامية، فضلاً عن إِسهامها في نشر ثقافة العنُف والثقافة الاباحية وارتكاب الجرائم الالكترونية وضياع الوقت الطويل والتأخر عن الدِراسة والعمل وشيوع التوتر والقلق[18].

رابِعاً: سُبل الحِفاظ على الأَمن السيبراني

مِما سبق يبدو؛ إِنهُ لغرض الحِفاظ على الأَمن السيبراني الوطني مِن الهجمات الخطيرة؛ على الحكومة العِراقية تبني الاستراتيجية الوطنية للأَمن السيبراني[*] وهي "استراتيجية الاستِعداد الوطني لإِيجاد تدابير وإِجراءات استراتيجية مُتماسِكة لضمان أَمن الوجود العِراقي وحمايتهُ في الفضاء السيبراني، وحماية البُنية التحتية الحيوية للمعلومات"[19]. فالأَمن الوطني العِراقي يتطلب إِطاراً مُتماسِكاً للأَمن السيبراني لضمان نهجاً عاماً تِجاه المشهد الأَمني الراهن والمُستقبلي، فالجرائم الالكترونية التي تقوم بِها أَطراف حكومية وغير حكومية مُجهزةً بوسائل تقنية مُتقدِمة بات بمقدورها إِلحاق أَضراراً جسيمة، وبذلك إِنَّ إِدخال الأَمن السيبراني في ميدان الفضاء الالكتروني بإِمكانهُ أَنَّ يُساعد العِراق على

---

[17] حسين محمود هتيمي، العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي، ط1، (عمان: دار أُسامة،2015)، ص82-88.

[18] أحمد قاسمي وسليم جداي، تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأَمن المُجتمعي..، مصدر سبق ذكره، ص48.

[*] تتكون تِلك الاستراتيجية مِن عدة استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، تشمل كافة الأولويات الوطنية، وتقوم بِمُعالجة تعرض البلد لكافة التهديدات والمخاطر السيبرانية الأساسية والمُضِرة بالأمن الوطني والمصلحة الوطنية، والتي تتعرض لها مُختلف بُلدان العالم، وعلى رأس تِلك التهديدات؛ الإِرهاب الالكتروني، الجريمة الالكترونية، التجسُس السيبراني، واستغلال الأَطفال عبر شبكات الانترنت. وتهدف تِلك الاستراتيجية الى دفع الدولة نحو تنفيذ سياستها الوطنية للأَمن السيبراني لتأمين فضاءها الالكتروني الوطني وحمايتهُ، ونشر ثقافة الأَمن السيبراني. ومِن خِلال تفحُص الاستراتيجيات الدولية للأمن السيبراني يتضح وجود خمسة تهديدات أساسية لاستراتيجية الأمن الوطني لأي بلد وهي؛ البُلدان الأجنبية، الإِرهابيون، الهاكرز، الشركات عابرة الحدود، المؤسسات الجنائية المُنظمة. وهذه التهديدات لها القدرة على إِحداث أَضرار خطيرة على سلامة اقتِصاد الدولة. للاستِزادة عن هذا الموضوع أَنظر: مُستشارية الأَمن الوطني العِراقي، استراتيجية الأَمن السيبراني العِراقي، مصدر سبق ذكره.

[19] مُستشارية الأَمن الوطني العِراقي، استراتيجية الأَمن السيبراني العِراقي، مصدر سبق ذكره.

الاستِجابة لتِلك التحديات الأَمنية ومُعالجة ضعفهُ في الحقل الرقمي ومُعالجة الابتِزاز الالكتروني في بلدنا، وهذا يُعد جوهر المنطق الاستراتيجي لبلوغ الاستراتيجية الوطنية لأَمننا السيبراني بغية الاستِعداد للأَمن الوطني[20].

ومِن هُنا فأنَّ العِراق مُطالب باعتبار الفضاء السيبراني مجالهُ الرابع بعد مجالات البر والبحر والجو، لتأثيرهُ الكبير المؤثر في قيادة الأعمال الوطنية الضرورية كالتنمية الاقتصادية، وتوفير الخدمات الطبية والتفاعُلات الاجتماعية وإدارة الأعمال الحكومية وضمان تحقيق أَمنهُ الوطني والدِفاع عن أَرضهُ. وعلى الحكومة العِراقية تبني رؤَية استراتيجية صريحة تهدف إِلى تكوين منظومة دفاع وطني الكتروني بتقنية حديثة تقوم بإِنشاء "هيئة وطنية للأَمن السيبراني العِراقي"، تقوم بِمُهِمة الإِشراف على هذا الأَمن الخطير وتكون النواة الحقيقية للحوكمة الالكترونية المُنتظر تطبيقها، وضرورة أَنَّ يكون في كُل وزارة مُديرية تحمل ذات الاسم تقوم بِمُتابعة البرمجيات التي يتم شِرائها والاعتِماد على الاكِفاء مِن مُهندسي الحاسوب لقيادة تِلك الهيئة بعد تدريبهم في البُلدان التي لها إِمكانيات في هذا الخصوص، والعمل على توفير الميزانية الضرورية لتغطية نفقات تِلك الهيئة التي ستُشكل وزارة الدِفاع السيبراني العِراقي[21].

المطلب الثاني : التحديات الإِعلامية المؤثِرة على الأَمن الوطني العِراقي

أَولاً: تأَثير الإِعلام الخارجي بوصفه مُتغيراً دولياً بتقنيات متطورة على الأَمن الوطني العِراقي

رغم أَنَّ التحديات أَو التهديدات الأَمنية تُمثل الهاجس الأَول لدى أَجهزة الدولة الأَمنية، بيد أَنَّ التهديدات أو التحديات الإِعلامية الإِدراكية بدت تطفوا في أَحيانٍ كثيرة على التحديات الأَمنية التقليدية للأَمن الوطني العِراقي وتطغى عليها. فالانفتاح الإِعلامي الذي شهدهُ العِراق بعد الاحتلال الأَمريكي لهُ، جعل بلدُنا يُجابه تحدياتُ كبيرة، بعد أَنَّ أَصبح فضاءهُ مُتاحاً أَمام قنوات التواصل الخارجية وتسارُع تطور المد التلفازي الفضائي. وانفِتاحاً كهذا كان يتوجب أَنَّ يُزامِنهُ صياغة برامج وأَهداف وخطط بمقدورها حماية المواطن العِراقي، وتُساعد في تحقيق الأَهداف الاخرى لدولتنا، إِلاَّ أَنَّ بِحكُم عوامل مُحددة خارجية وداخلية، لم يكُن بمقدور العِراق أَنَّ يصمد بوجه الموجة الإِعلامية الخارجية الذي كانت في أَغلبها عِدائية وغير ودية.

ومِن هُنا؛ غدت التحديات الإِعلامية وتأَثيرها على البيئة الاستراتيجية العِراقية تُجسد واحِدة مِن أَخطر التحديات المُعاصِرة غير المنظورة للأَمن الإِعلامي العِراقي ولمنظومة أَمننا الوطني، في ضوء تأَثيرات الإِعلام الاقليمي والدولي على الشعب والمواطن العِراقي الذي فقد الثقة بإِعلام دولتهُ، وضعف الإِعلام العِراقي في التصدي لتِلك التأَثيرات بسبب

---

[20] تقرير شبكة واجه، مُكافحة الابتزاز الالكتروني في العِراق، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://www.wajeh.co/17-05-2020.

[21] زاهر الزبيدي، تهديدات افتراضية للأَمن السيبراني العِراقي، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://m.annabaa.org/arabic/informatics/17379

تناحُر المؤَسسات الإعلامية العِراقية فيما بينها بِحكُم الصِراع بين الكُتل السياسية التي بحوزتها[22]، وهذا خلق فجوة إعلامية كبيرة، مِما أَفرز انكِشافاً إعلامياً لهُ أَبعادهُ الاستراتيجية المُتعدِدة التي مست مُختلف المؤسسات الأَمنية والسياسية والاجتماعية للدولة العِراقية. ومِن المؤكد أَنَّ انكِشافاً كهذا لا يبتعد عن زاوية التهديدات الأَمنية الاستراتيجية التي غدت تُشكل تهديداً صارِخاً لِمُحددات أَمننا الوطني، ليُمثل بذلك الإعلام الخارجي تأَثيراً كبيراً على الأَمن العِراقي، بعد أَنَّ أَخذ يستبيح حدود سيادة المؤسسات الإعلامية، ويحاول إدارة توجهات الشعب العِراقي، وهذا التأَثير يأَتي مِن حداثة ما يملكهُ مِن أَدوات الهندسة الإعلامية الإدراكية بوصفها مُتغيرات دولية جديدة وقدراتهُ المالية الضخمة[23].

ناهيك عما تُعانيه السياسة العامة الإعلامية للحكومة العِراقية مِن سلبيات وأهمُها:[24]

1. لا تزال تِلك السياسة تُعاني مِن العجز في إنتاج إعلاماً حُراً بمقدوره القفز فوق الهويات الفرعية.
2. ضعف الخامة الإعلامية المعروضة عبر الوسائل الإعلامية العِراقية وشحتها، ومِن الصعب مُقارنتها بِما يقدمهُ الإعلام الخارجي الذي يجذب أنظار الرأي العام العِراقي أكثر مِن غيره بتقنياتهُ المتطورة.
3. اتسام القنوات الحكومية العِراقية بالصبغة الدينية، وعدم قدرتها على النهوض بواقع مُجتمعنا.

ثانياً: سُبل التصدي للتحدي الإعلامي

رغم امتِلاك العِراق مؤهلات إعلامية كُبرى وامتِلاكهُ لأَكثر مِن (100) قناة فضائية بين حكومية وخاصة، بيد أَنَّ العراق وتِلك الفضائيات غير قادرين على سد الفجوات الإعلامية المتمحورة باتجاه إشباع توجهات شعبُنا، لانشِغالها بتطبيق اجندتها الضيقة، مِما يقتضي إيجاد استراتيجيات خاصة تعمل على توظيف اتجاهات تِلك القنوات بِما يتناسب والمصلحة القومية العِراقية. ومِن هُنا فأَنَّ وسائل الإعلام تلعب دوراً أَساسياً وفعالاً في الأَمن الوطني العِراقي وأَول ملامح تِلك الفعالية القيام ببِناء الروح الوطنية لدى المواطن العِراقي وتقويتها أَيماناً ودِفاعاً عنها عبر استراتيجية إعلامية للدولة العِراقية لبِناء بلداً قوياً يؤدي دورهُ في مُحيطهُ الاقليمي والدولي[25].

---

[22] علي زياد العلي، رؤية في حروب الإدراك والانكِشاف الاستراتيجي، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: http://www.annabaa.org/arabic,11-2-2019.

[23] علي زياد العلي، التحديات غير المرئية للأَمن الوطني العِراقي، مصدر سبق ذكره.

[24] سعدي الإبراهيم، تقييم السياسة العامة الإعلامية في العِراق بعد عام2014، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2017/12/06

[25] فارس إبراهيم الكاتب، تأَثير القنوات الإعلامية في توجهات المواطن العِراقي، مجلة الآداب، العدد112، (بغداد: جامِعة بغداد، كُلية الآداب،2015)، ص404-415.

وبذلك نأمل مِن رِجال السلطة الرابِعة في العِراق أنَّ يدركوا بشكلٍ تام "إنَّ الكلِمة أبلغ مِن الطلقة إنَّ احسنت إدارتها، وأنَّ الكلِمات هي سلاحهُم الذي يوصلهم الى بر الامان إنَّ أَحسنت صياغتها بدبلوماسية تُراعي مصلحة العِراق". وفي المُحصِلة دعونا نقول؛ إنَّ سُبل بلوغ السيادة الإعلامية لبلدنا، تنطلق مِن اتجاهين رئيسيين؛ يكمن اولهُما بتحديد نقاط الترهُل والضعف التي تشوب منظومتنا الوطنية الإعلامية لكبح جِماح مؤثرات الإعلام الخارجي، أَما الاتجاه الثاني فيتجسد في إيجاد الطرائق المُلائمة لترصين منظومتنا الوطنية الإعلامية وتقويتها، لبلوغ الهدف الاستراتيجي الكامن بتحقيق السيادة الإعلامية، وحفظ المُدركات الأمنية والاجتماعية والسياسية للجمهور العِراقي.

المبحث الثاني

التحديات الديمُغرافية والتخطيطية المؤثِرة على الأَمن الوطني العِراقي

المطلب الأَول : التحديات الديمُغرافية المؤثِرة على الأَمن الوطني العِراقي

في الوقت الذي يواجه العِراق تحدياتٌ كُبرى، بالإضافة إلى كونهُ يعيش في منطقة نِزاعات مُسلحة، فأَنهُ يواجه أَزمة ديمغرافية نابعةٌ مِن زيادة سُكانية حادة ونقصاً في المياه العذِبة وعدم كفاية الزِراعة المحلية وغيرها. فتلك الزيادة السريعة دون أَنَّ يُرافقها أَي زيادة في مستوى النمو الاقتصادي، تُعد واحِدةٌ مِن أَهم التحديات غير المنظورة التي تنتاب أَمننا الوطني، بعد أَنَّ تجاوز عدد سُكان العِراق وفق الأَرقام التقديرية الـ (37) مليون نسمة وفق إحصائية الجِهاز المركزي العِراقي لعام2018، بعد أَنَّ كانت النسبة في عام 2009 لا تتجاوز الـ (31,6) مليون نسمة، وسيبلغ هذا العدد قُرابة الـ (50) مليون نسمة في العام2030، مِما سيزيد من الضغط على فرص الحصول على السكن المُلائم[26]. ولا شك أَنَّ أَحد أَهم أَسباب مُشكِلة البطالة في العِراق يعود إلى وجود خلل في طبيعة العلاقة بين الكثافة السُكانية وفرص العمل المحدودة الناجِمة عن غياب النمو الاقتصادي أَو توقفهُ، والشيء الذي لا خِلاف عليه هو أَنَّ هُناك علاقة ارتباط طردية موجبة بين اتساع ظاهِرة البطالة واتِساع أَعمال العنُف وبالتالي تهديد الأَمن الوطني العِراقي.

وتحدياتٌ سُكانيةٌ كهذه تتطلب مِن الحكومة العِراقية أَنَّ توفر سنوياً مُتطلبات الحياة الضرورية لمليون مواطن مِن مآكل وملبس ومسكن وفرص عمل ومدارس ورعاية صحية، وهذه مُهِمة صعبة تتطلب إمكانيات استراتيجية كبيرة مِن المُتعذر على حكومتنا ومؤَسسات دولتنا تحملُها. وبذلك يتضح تأَثير الزيادة السُكانية على التنمية ثُم على الأَمن الوطني العِراقي عبر عدة جوانب، أهمُها[27]:

---

[26] الأُمم المُتحِدة– العِراق، لمحة عن العِراق، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: http://www.uniraq.org/index.php?oom

[27] حمد جاسم محمد، الزيادة السُكانية في العِراق وعلاقتها بالتنمية، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://m.annabaa.org/arabic/development/26-05-2017

أَولاً: تأَثير المُتغير السُكاني على التنمية: مِن المؤكد أَنَّ مسالة التحول الديمُغرافي وانعكاس غياب الاستِقرار السياسي والاقتصادي في العِراق، ستؤدي إلى عرقلة النمو والتقدُم باتجاه بلوغ أَهداف الالفية الثالثة للتنمية، سيما أهداف توفير الغذاء والصحة والتعليم والقضاء على الفقر.

ثانياً: تأثير الزيادة السُكانية على الإنتاج الزِراعي: إنَّ النمو السُكاني في العِراق يرتفع بوتيرة تصاعُدية بشكلٍ يفوق مُعدل زيادة الإنتاج الزراعي والغذاء المتوفر، مِما أدى إلى زيادة استيراد المواد الغذائية سنوياً، ففي عام1995 بلغت قيمة استيرادات العِراق مِن المواد الزِراعية والغِذائية (2,407) مليون طن، وازداد في عام2008 إلى(7,612) مليون طن، ناهيك عن المُتغيرات المناخية الدولية غير المُلائمة، مِما يُمثل فارِقاً كبيراً بين كميات الإنتاج الغِذائي وعدد السُكان.إذ يؤدي مُعدل نمو سُكان العِراق البالغ (3%) سنوياً مُقارنةً مع مُعدل نمو الإنتاج الغذائي (1%)، إلى المزيد مِن العجز الغذائي واتِساع الفجوة الغذائية وانعِدام الاكتِفاء الذاتي فيما يخص السلع الغذائية الاستراتيجية وبالتالي تعميق التبعية الغذائية[28]. ورغم الامكانيات الطبيعية والبشرية التي بحوزة العِراق، إلاَّ أنهُ عاجِزاً عن تحقيق أمنهُ الغذائي بسبب الجفاف وقلة مواردهُ المائية، وضعف استخدام التكنولوجيا المتطوِرة في الإنتاج الزِراعي، حتى باتت المُشكِلة الغذائية واحِدةً مِن أهم المُشكِلات المُعاصِرة التي تواجه بلدنا، وما تحملهُ مِن تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية.

ثالِثاً: تأَثير الزيادة السُكانية على الادِخار والاستثمار: تقود الزيادة السُكانية إلى خفض مستوى الادِخار والاستثمار وبالتالي انخفاض مُعدل دخل الفرد والنمو الاقتصادي، وأراءٌ كهذه ترتكز على مُعدلات المواليد والخصوبة، فازدياد سُكان العِراق أدى إلى ارتفاع عدد المواليد في البلد، وهذا بدورهُ يقود إلى خفض نصيب الفرد مِما يؤدي إلى إضعاف قدرة الأَفراد على الادخار، وعندما يكون حجم الادِخار ضعيفاً في الدولة، فهذا يعني أَنَّ حجم الاستثمار سيكون أَيضاً ضعيفاً، وهذا سوف يقود إلى إضعاف قدرة العِراق في المشاريع الاستثمارية وبدورها ستُعيق التنمية الاقتصادية، وهذا سيؤثر سلباً على الأَمن الوطني العِراقي.

رابِعاً: تأَثير الزيادة السُكانية على الاستِهلاك؛ فتِلك الزيادة ستؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والبضائع والتي يُقابلها انخفاض في دخل المواطن العِراقي وهذا سيزيد مِن الضغوط على عملية التنمية في العِراق، زد على ازدياد التكاليف المعيشية لأغلبية المواطنين، وقلة انفاق الحكومة العِراقية على الخدمات العامة ومِنها الصحة الانجابية وعجز الميزانية العامة للدولة وازدياد الانفاق الحكومي على الجانب العسكري والامني، كُل هذا بات يُشكل تحدياً جديداً لمنظومة الأمن الوطني العِراقي.

خامِساً: إنَّ التركيبة السُكانية في العِراق كغيرها مِن البُلدان العربية ورثت **إشكاليات التركيبة العُمرية** والزيادة الواضِحة في عدد النِساء على الرجال المائلون للهجرة الخارجية، مِما بات يُشكل تحدياً خطيراً لأَمننا.

---

[28] طلعت محمد طاهر البوتاني، الأَمن الغذائي العِراقي بمنظور الجُغرافية السياسية، أَطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامِعة الموصل، كُلية التربية،2011، ص162.

سادِساً: لا شك أَنَّ **غياب المساواة** في التمتُّع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، خاصةً على الصعيد الجُغرافي والنوع الاجتماعي كالحق في التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وازدياد نسب الفقر والبطالة واعتِماد سياسة التهميش لطوائف سُكانية مُعينة وتجاهُل طاقات الشباب وإمكانياتهم، كُل هذا يدلُ على غياب استراتيجية سُكانية راشِدة، مِما يعني أَنَّ هُنالك تحدياً خطيراً لمنظومة أَمننا الوطني.

مِما سبق يبدو؛ إِنَّ مواجهة الزيادة السُكانية عبر زيادة دخل المواطن يُعد أَمراً مُهِماً، ويتوجب أَنَّ تحظى برامج تنظيم الأَسرة بالاهتمام الكبير في ظل الخطط التنموية، إِلاَّ أَنَّ أَيجاد حلول للمُشكِلة السُكانية يحتاج إِلى خطوات عديدة مِن أَهمُها؛ توفير الحُرية والسيادة الاقتصادية أَي رفض التبعية الاقتصادية بصورها كافة، سِواءً أَكانت التبعية للمؤَسسات الاقتصادية الدولية أَو التبعية التقنية أَو التشارُكية مع رؤَوس الأَموال الأَجنبية، كذلك عبر النهوض بالمؤسسات التعليمية وفتح آفاقاً رحبة لتطوير الزِراعة والصِناعة العِراقية.

المطلب الثاني : التحديات التخطيطية المؤثِرة على الأَمن الوطني العِراقي

تُعد قضايا الأَمن الوطني مِن القضايا الجوهرية التي تعول عليها القيادات العُليا في أَي بلد عبر إِدارتها وفق التخطيط الاستراتيجي، ورسم سياستها الداخلية والخارجية، عبر تداخُل المصالح بين البيئتين الداخلية والخارجية، مع عدم تجاهُل أَي تحديات أَو تهديدات قد تتتاب المصالح الجوهرية للأَمن القومي للبلد، مِما يتطلب الاعتِماد على التخطيط الاستراتيجي السليم للتصدي لتِلك التحديات وتحقيق الأَهداف والمكاسب. فالأمن الوطني يقوم على قدرة الدولة في صياغة استراتيجية شامِلة، كأَداة مِن أَدوات التخطيط الاستراتيجي الشامل للنهوض والارتقاء، ويؤَسس لدولة تعمل على دعم مواطنيها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتِماعية والثقافية، بِما يؤمن تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين[29]. ويُعد التخطيط الاستراتيجي الخاص بالأَمن الوطني علماً مُختصاً بتطوير استِخدام قوى الدولة الشامِلة لتحقيق أَهدافها وغاياتها القومية التي تُحددها القيادة السياسية، والذي يقوم برسم سياستها الداخلية والخارجية في أوقات السلم والحرب، لتحقيق الاستقرار السياسي اللازم لأَية دولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فضلاً عن أَهميتهُ بتحديد الرؤَية والهدف والغاية المُستقبلية للأَمن الوطني، وإِجراء تقويماً للمرحلة الماضية والتركيز على نقاط القوة للبِناء عليها، وتفادي نِقاط الضعف في الاداء الأمني والتهديدات التي تواجه الدولة.

أَولاً: إِشكالية التخطيط الاستراتيجي الأَمني في العِراق وسُبل مُعالجتها

رغم أَنَّ موضوع التخطيط الاستراتيجي فكراً وفلسفةً ومكوناته قد أُشبِع ولا زال على يد المُنظرين الاستراتيجيين في مؤسسات الأَعمال والإِدارة العامة[30]، ورغم أَنَّ التخطيط يُعد مفتاح الأُمم والشعوب لطرق آفاق التنمية والمُستقبل،

[29] خليل حسين وحسين عبيد، الاستراتيجيا: التفكير والتخطيط الاستراتيجي،ط1، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2013)،ص86.

[30] مؤيد الساعدي وجواد سلمان طاهر الغرباوي، تأَثير التخطيط الاستراتيجي على فاعلية وزارة الدفاع العِراقية، مجلة القادسية للعلوم الإِدارية والاقتصادية، المُجلد12، العدد2، (القادسية: جامِعة القادسية، كُلية الإِدارة والاقتصاد،2010)، ص9.

وركيزةٌ رئيسةٌ لعمل المؤسسات الحكومية لإنجاز الأَهداف الوطنية المنشودة ومواجهة التحديات المُحدقة[31]، بيد أنَّ حسمهُ تطبيقياً ما زال يُعد مُشكِلةٌ قائِمةٌ بذاتها سيما في العِراق الذي تراجعت فيه الأَنشطة التخطيطية، كما أَنَّ العِراق ومؤسساتهُ في الوقت الراهن ينتابهُما ترهُلاً وضعفاً واضِحاً إِنَّ لم نقُل غياباً في عملية التخطيط الاستراتيجي ومنظومتهُ، لغياب الرؤى المُستقبلية وهشاشة القيادة الإدارية أَو ضعفها، وهو ما ترك انعكاساتهُ السلبية على أَداء أَغلب مؤَسسات الدولة وعملها، وعلى العملية التنموية في العِراق، كما أَنَّ هُناك عوامل وأَسباب عديدة أَدت ولا زالت إِلى هجر الخطط الاستراتيجية ونهايتها في العِراق بعد صياغتها، ومِن أَهمُها أَنَّ أَغلب تِلك الخطط الاستراتيجية هي دخيلة، وتم وضعها من أُناس غير اكفاء وغير نزيهين وبتدخل خارجي، فضلاً عن ابتعادها عن الواقعية؛ فالكثير مِنها لم تُنفذ بِحكُم أَنَّ الأَهداف الموضوعة فيها ليست مُتناسِبة مع الإِمكانيات والموارد المادية والبشرية[32].

لذا فأَنَّ التخطيط الاستراتيجي يحتاج إِلى إِمكانات لها قدرة التوقع والتنبؤَ المُستقبلي، خاصةً أَنَّ بلدنا في هذا الوقت الحرج بحاجة إِلى رؤَية تخطيطية يقع على عاتقها حلّ التحديات الأَمنية والاقتصادية التي غدت تعصف بمنظومتنا المؤسساتية، عبر بلورة برنامجاً حكومياً ثابت الأَركان مع آليات تخطيطية يجب اعتمادها للتصدي لقادم التحديات، بمعنى تبني التفكير والتخطيط الاستراتيجي الناجِعان قبل البدء بإِيجاد حلول لمُعضلات العِراق لضبط أَداء المنظومة الاستراتيجية الشامِلة وتحسينها في ظل الإِمكانيات المتوفرة، خصوصاً أَنَّ الأَزمات باتت سِمةٌ أَساسيةٌ مِن سِمات البيئة الاستراتيجية الداخلية العِراقية، مِما اوجب استخدام التخطيط كأَسلوب نجاة ومواجهة لتِلك الأَزمات، عبَّر توظيف آليات التكيُف مع المُتغيرات الاقليمية والدولية المُتسارِعة والمُتلاحِقة والمُفاجئة في أَغلب الأَحيان، فتصَبح الضرورة ماسة لتجنُب تِلك المخاطر لبلوغ حالة مِن الاستقرار النسبي للوضع الأَمني العِراقي على مُختلف الأَصعِدة.

ولا شك؛ إِنَّ ضعف التخطيط الاستراتيجي في العِراق جسد ولم يزل تحدياً كبيراً وخطيراً للأَمن العِراقي وكابِحاً أَمام بروز دولتنا كقوة مؤثِرة وفاعِلة على الصعيدين الاقليمي والدولي وهذا ما ترك أَثارهُ السلبية على هذا الأَمن بمفهومهُ الشامل، ودليل ذلك هو إِخفاق العِراق ووزارة خارجيتهُ في تحقيق العديد مِن الأَهداف الوطنية، وعلى رأَسها استعادة مكانة العِراق في البيئتين الاقليمية والدولية،والتي سنذكرها في الأَسطر التالية.

ثانياً: إِشكالية التخطيط الاستراتيجي في استِعادة مكانة العِراق في البيئة الاقليمية وسُبل مُعالجتها

---

[31] عبد الوهاب الكيالي وكمال الزهيري، الموسوعة السياسية، ج1، ط1، (بيروت: دار الطليعة للطباعة،1987)، ص100.

[32] عِصام بن يحيى الفيلالي (مُشرِفاً)، التخطيط الاستراتيجي للدول، سلسلة إِصدارات نحو مُجتمع المعرفة، الإِصدار التاسع والعشرون، (الرياض: جامِعة الملك عبد العزيز، مركز الدِراسات الاستراتيجية،2010)، ص23.

في ظل الوضع الاقليمي ومُخرجاتهُ، فضلاً عن الأَوضاع الداخلية بالإمكان أَنَّ تتحد سياسة العِراق تجاه مجالهُ الاقليمي في مسارات آنية ومُستقبلية عديدة، وأَهمُها[33]:

- غياب التوافقات السياسية الداخلية أثرت في موقفنا الخارجي مِن القضايا الاقليمية الراهِنة وتطوراتها.
- رغم الصِراعات العديدة التي تشهدها البيئة الداخلية والخارجية، إلاَّ أَنَّ هُناك صِراعاً دائماً أَدى إلى بلورة توترات واضطرابات أَمنيةٌ وخلخلةٌ في الأَدوار الاقليمية والتوسُع الجُغرافي، على نحوٍ أَفرز أَدواراً جديدة وتدخُلاً في الشأَن الداخلي العِراقي[34].
- فشل الدبلوماسية العِراقية في استِثمار مقومات القوة والقدرة التي يتمتع بها العِراق وعلى نحوٍ استراتيجي ومُتجدّد بِما يضمن مُتابعة أَهداف سياستهُ الخارجية سيما الاقليمية بشكلٍ يضمن لهُ دوراً اقليمياً مؤثراً.
- التعامُل مع تُركيا بشكلٍ يكون ضامِناً لمصالح العِراق، سيما فيما يخص زيادة حصة العِراق مِن مياه نهري دجلة والفرات، وإنهاء أَطماعها في بلدنا.
- التعامُل مع إيران وفق أَسلوب الندية والاحتِرام المُتبادل، دون أَي تجاوزات من أَي طرف تجاه الآخر، ولكي يتم ذلك ينبغي عودة العِراق إلى مكانتهُ الطبيعية في النِظام الاقليمي والدولي، كي تعي إيران حقيقة ثقل العِراق الاستراتيجي وحجمهُ، وينبغي عدم جعل بلدنا طرفاً أَو ساحةً في أَي صِراع إيراني– خليجي– أَمريكي، بل ينبغي التحرُك وفق مصالحنا الاستراتيجية لتبني الموقف المُلائم تِجاه صِراع كهذا.
- انتهاج سياسة وموقف واضح ومُحدد تجاه سوريا هل هي صديقاً أَم عدواً، في ظل التخبط الحاصل في سياستنا الخارجية إزائها.
- على المُخطط الاستراتيجي العِراقي انتهاج سياسة البرغماتية والمُعاملة بالمثل في التعامُل مع السعودية، وعدم الوثوق بالسياسة السعودية التي تقول عكس ما تُخطط لهُ في السر مع الولايات المُتحدة.
- ستبقى الأردن بحاجة إلى العِراق كمورد رئيس للنفط اليها، مِما يتطلب العمل على إعطاء تسهيلات إضافية للاستثمارات العِراقية فيها.

---

[33] حيدر علي حسين، اتجاهات مُستقبلية في علاقات العِراق الاقليمية، مجلة المُستنصرية للدِراسات العربية والدولية، مُجلد14، العدد61، (بغداد: الجامِعة المُستنصرية، مركز المُستنصرية للدِراسات العربية والدولية،2018)، ص ص13–14. كذلك أَنظر: فوزي حسن، التقييم الاستراتيجي لأداء وزارة الخارجية العِراقية للفترة2003–2011، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: http://iraq5050.com/?art=526&m=1

[34] خضر عباس عطوان، مُستقبل دور العِراق السياسي الاقليمي، مجلة دِراسات دولية، العدد33، (بغداد: جامِعة بغداد، مركز الدِراسات الاستراتيجية والدولية،2007)، ص158.

- مِن أبرز التحديات التي تواجه مُخطِط سياستنا الخارجية تكمنُ في البيئة الداخلية وغياب الاستقرار السياسي والمؤسساتي الداخلي بشكلٍ أربك الخِطاب العِراقي خارجياً وأثر على رجاحتهُ، ناهيك عن البيئة الخارجية والاجندات المُتعارِضة في ظل غياب متانة الاقتصاد العِراقي، وغياب القوة العسكرية الضرورية لضمان الردع مع البُلدان المُجاوِرة[35].
- السعي نحو المُحافظة على بعض عناصر التوازن ومصادر القوة وأَوراق المناورة تجاه بُلدان المُحيط الاقليمي، والعمل على تصفير المُشكِلات وتجنُب الخِلافات معها.
- حتمية إقامة علاقات حسِن جِوار قائمة على المصالح المُشتركة مع المنطقة، والعمل بالإرادة والقرار العِراقي المُستقل وعدم رهن مواقفنا وارادتنا بالخارج في ما يخص مصالحنا وقضايانا الوطنية.
- إنَّ المُخطط الاستراتيجي وصُناع القرار بحاجة إلى إدراك أَنَّ أي تحالُف استراتيجي في نطاقهُ السياسي والأَمني يعني بالمقام الأَول إزالة مخاض الحروب وإبعاد الارهاب والتهديدات الاقليمية وتجنب الوقوع في المصالح المُتضارِبة للبُلدان، فالأَوضاع الجيوسياسية والاضطرابات الأَمنية التي يشهدها العِراق لا يؤهلهُ للانحياز لهذا الجانب أَو ذاك ضمن محاور التنافُسات القائمة أَو التي ستنشأ.
- ضرورة تركيز الاستراتيجية الأَمنية العِراقية على تعميق الاتصالات مع العمق العربي والاقليمي في مجالات التعاون العسكري والأمني والاستخباراتي عبر إبرام اتفاقيات أَمنيةٌ مُشتركةٌ بشكلٍ تكون ضامِنةً لتحقيق الاستقرار الأمني لبلدنا وللدول المُجاوِرة في مواجهتها للإرهاب[36].
- انطلاقاً مِن مركزية ومحورية المكانة العِراقية الجيوسياسية ينبغي أَنَّ يكون الاداء الاستراتيجي العِراقي متوجِهاً نحو إعادة ترتيب علاقة العِراق مع بُلدان المنطقة وتبني مواقف مُطمئنة لتِلك البُلدان، ومواجهة هالةٌ مِن التحديات في مُقدمتها تحدي الاقتدار؛ فاستِعادة المكانة والدور تتطلب توفر إمكانيات سياسية واقتصادية وعسكرية لدولتنا، ومِن ثُم مواجهة تحدي الاستمرارية. والتحدي الثالث ينبع مِن ضعف القدرة على الإدارة وتشابُك المُشكِلات وتعقدُها وعدم القدرة على لعب دور الموازن، وتحدياتٌ كهذه تتطلب قوة وإرادة وتماسُك في القاعدة الاقتصادية وإلى الثقة الوطنية، فغياب تِلك الضروريات الثلاثة تجعل بلدنا عاجِزاً عن صون أراضيهُ بوجه التهديدات الخارجية.

---

[35] أُسامة مُرتضى باقر، سياسة العِراق الخارجية والجِوار الاقليمي: مُدخلات عدم الاستقرار وآليات التطبيع، مجلة العلوم السياسية، العدد52، (بغداد: جامِعة بغداد، كُلية العلوم السياسية،2016)، ص110.

[36] مجموعة باحثين، العِراق وعلاقاتهُ الخارجية: الواقع والآفاق، (بغداد: الجامِعة المُستنصرية، مركز المُستنصرية للدِراسات العربية والدولية،2012)، ص ص77-78.

ثالِثاً: إشكالية التخطيط الاستراتيجي في استِعادة مكانة العِراق في البيئة الدولية وسُبل مُعالجتها

يواجه العِراق العديد مِن التحديات على صعيد استِعادة مكانتهُ الدولية، وما مطلوب فعلهُ، وأَهمُها[37]:

- بلورة دوراً فاعِلاً ومؤثراً للعِراق في المؤتمرات والمحافل الدولية وتفعيلهُ.
- دفع العِراق إلى تفعيل مُشاركتهُ في الاتفاقيات والمُعاهدات الدولية المُتعلِقة بحقوق الإنسان والديمقراطية.
- تفعيل العلاقات العِراقية مع القِوى الكُبرى المؤثرة وتعزيزها للإسهام في إعمار بلدنا.
- بِناء الاقتصاد العِراقي معرفياً وتكنولوجياً عبر دمج اقتصادنا بمنظومة الاقتصاد العالمي.
- إغراء الدول الصِناعية الكُبرى بالاستثمار في العِراق لربط مصالحها بالعِراق حتى يكون بإمكان دولتنا مِن بلوغ مكاسب هامة مِن تِلك البُلدان تُسرع مِن عودة العِراق إلى مكانتهُ الدولية التي يستحقها.
- يواجه العِراق الكثير مِن التحديات على مستوى ملف حقوق الإنسان والالتزامات الدولية الموقعة معهُ، سيما بعد خسارتنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان في مُنظمة الأُمم المُتحدة، بِسبب تضييق الحكومة العِراقية على حُرية الرأي العام وقمعها للمُظاهرات التي اندلعت في6 تشرين الأَول2019، إذ إنَّ هُنالك حاجة مُلِحة للوجود في هذا المحفل بوصفه منصةٌ للدفاع عن العِراق ومواجهة كُل ما يُرفع حول بلدنا من تقارير واتهامات، فضلاً عن إعلان الجوانب الإيجابية داخل دولتنا وعملها المؤسساتي[38].
- حاجة العِراق لاستعادة سيادتهُ واستقلالية قرارهُ السياسي المفقودان، وتثبيت دعائم الاستقرار الداخلي وتبني منهجاً واضِحاً في التعامُل مع الأطراف الدولية، لذا ينبغي مِن مُخطط السياسة الخارجية الانغِماس في العلاقات الدولية وتحقيق حضوراً دبلوماسياً في المحافل الدولية لترسيخ الثِقة المُتبادلة[39].
- إعادة هيكلة الدبلوماسية العِراقية وبنائها وفق أُسُس المهنية والإدراك الشامل بطبيعة التحديات التي تواجه العِراق للتمكُن مِن التصدي لها؛ كتحديات الإرهاب والحرب عليه والعولمة وغيرها، لتمكين شعبنا مِن إعادة بناء بلده عبر توفير دبلوماسية ناجِعة وواعية لواقعها ولمُحيطها.

وما يؤسف قولهُ، إنَّ تِلك الأَهداف الاستراتيجية للعِراق (في المُحيطين الاقليمي والدولي) وغيرها كثير لم تتحقق أَو تُفعّل بشكلٍ ملموس لود اللحظة، ومُسبِبات ذلك يرتبط بثلاثة أَشكال مِن المعوِقات التي أعاقت عمل وزارة الخارجية

---

[37] عُمر عبد الستار، أَسباب وتداعيات ومألات عدم الاستقرار في العِراق2003–2018، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://omarabdulsatar.com/

[38] يوسف العلي، العِراق يخسر مقعدهُ في مجلس حقوق الإنسان: إليك الأَسباب، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://www.alestiklal.net/ar/view.

[39] أُسامة مُرتضى باقر، سياسة العِراق الخارجية والجِوار الاقليمي..، مصدر سبق ذِكرهُ، ص ص107–108.

العِراقية، وهذه المعوِقات هي تخطيطية ترتبط بغياب التخطيط الاستراتيجي الوطني للعِراق، الذي يفترض به صنع الاستراتيجية القومية العِراقية والتي تتفرع مِنها استراتيجية وزارة خارجيتنا، فمِن أهم أسباب ضعف السياسة الخارجية العِراقية يعود إلى عدم ارتكازها على فلسفة وتخطيط استراتيجي واضح مُتفق عليه بين المؤسسات المُختلفة. فضلاً عن الرؤية الضيقة التي تعمل مِن خِلالها وزارة الخارجية والتي تحكمُها مصالح آنية ومرحلية لتنظيم علاقات دولتنا مع الخارج. فمُشكِلة السياسة الخارجية العِراقية بعد العام 2003 انها غدت جزءً مِن لُعبة سياسية تتبادلها الأحزاب السياسية العِراقية وفق قاعدة (انها الاجدر بهذه الوزارة) مِن الفئة الاخرى، ومن ثُم بات القاسم الانتخابي وليس المهني هو المقياس لإدارة تِلك السياسة، مِما أدى إلى تغييب التوافق السياسي في صياغة القرار السياسي الخارجي وتبني رؤية مُحددة تجاه التحديات المُحيطة بدولتنا[40]. ولا شك أَنَّ تِلك الإشكاليات التخطيطية باتت تؤثر سلباً على الأَمن الوطني العِراقي، والتي تقع مسؤوليتها على عاتق قيادتنا العُليا ووحدتها القرارية بوصفها المسؤولة عن عملية التخطيط الاستراتيجي، وكذلك وزارة خارجيتنا بوصفها جهةٍ تنفيذية لخطط وبرامج القيادة العُليا. أَما النوع الثاني مِن المُعوِقات فيكمن بالمعوِقات التنظيمية التي أَثرت سلباً على أَداء الدبلوماسية العِراقية، ومُعوِقات سياسية ارتبطت بخضوع بلدنا للاحتِلال الأَمريكي وتداعياتهُ التي نشهدها حتى اليوم.

وبِما أَنَّ مفهوم الأَمن الوطني لأَي دولة ومِنها العِراق يُعد مفهوماً متطوراً ومُتغيراً، فأَنَّ الضرورة توجب وضع خططاً استراتيجية ترتكز على مُتغيرات البيئتين الداخلية والخارجية للعِراق، مُستنِدةً على ثلاث مقومات أَساسية؛ أَولها؛ تأَمين كيان الدولة العِراقية، وثانيهما؛ بلوغ الاستِقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وثالثهُما؛ تحقيق مطالب المواطنين العِراقيين. وهذا ما يوجب على حكومتنا منح صلاحيات ضرورية للهيئات المسؤولة عن صنع القرارات التي تُحقق الأَمن بمنظور استراتيجي شامل[41].

وعليه؛ يبدو إنَّ هُناك حاجةٌ مُلحةٌ لبلورة تخطيط استراتيجي وطني وفق فكر استراتيجي يتوافق مع نوع التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها العِراق، على أَنَّ تُعبر الخطة الاستراتيجية عن الشعب العِراقي باختِلاف توجهاتهُ الثقافية والدينية والسياسية واعراقهُ، وتتفادى أي تهديد يمكن أَنَّ يتعرض لهُ الأَمن القومي والاستِقرار السياسي في العِراق، فضلاً عن إسهامهُ في تقليص الهوة بين المواطن وحكومتهُ، عبر صياغة استراتيجية شامِلة تُصاغ وفق أُسُس حقوقية تقود إلى تحقيق العدالة والمساواة بين مكونات الشعب العِراقي.

---

[40] مجموعة مِن المؤلفين، السياسة الخارجية العِراقية بعد عام2014،(برلين: المركز الديمقراطي العربي،2018)، ص216.

[41] محمد عوض الهزايمة، العلاقة المُتلازِمة بين الأَمن القومي العربي والتنمية، (الأردن: جامِعة العلوم التطبيقية،2003)، ص6-8.

المبحث الثالث

ضعف البُنى التحتية وتأَثيرها على الأمن الوطني العِراقي

بالإمكان تعريف المرافق العامة أَو البُنى التحتية كأي بُنى تملكُها وتُديرها الدولة، بأنها كُلّ المؤسسات الداعِمة للمُجتمع، وتتضمن البُنية التحتية عدة قطاعات: اقتصادية(الاتصالات، الكهرباء، الطرق، النقل البحري، النقل الجوي، السكك الحديدية، الخدمات البلدية، المياه، الصرف الصحي)، وقطاعات اجتماعية (تضم قطاعين أساسيين التعليم والصحة)، وقطاعات إدارية (تشمل الأَجهزة الإدارية للدولة). أَي أَنَّ هذه البُنى تُلامس الأَمن الوطني الاقتصادي والاجتماعي والصحي والعلمي والخدمي لأَي بلد، وهي بحاجة إِلى إِعادة تأَهيل مِن جانب الدولة. بينما يُراد بالبُنية الفوقية؛ كافة التشريعات والقوانين والأَنظمة وغيرها مِن مؤَسسات الدولة التي تُنظم عمل البُنى التحتية[42].

أَي أَنَّ البُنى التحتية حاجةٌ لا غناء عنها لعملية النمو والتنمية الاقتصادية في العِراق، فوجودها يُعد مِن أهم العناصر المُساهِمة في زيادة الناتج المحلي الإِجمالي للدولة، وإِيجاد البيئة المُلائمة لجذب الاستثمارات. وعليه أَنَّ عملية التنمية الشامِلة في العِراق ينبغي أَنَّ تُزامِنها خدمات للبُنية التحتية مُرافقةً لها، بيد أَنَّ تِلك البُنى تعرضت إِلى دمار وخراب كبير جراء الحروب الطويلة التي خاضها العِراق والعقوبات الاقتصادية التي خضع لها،والاحتِلال الأَمريكي الذي شل اقتِصادنا وعرض بُناهُ وقطاعاتهُ الرئيسة الزِراعية والصِناعية والخدمية للدمار الشامل، ناهيك عن الفساد الإِداري والمالي الذي أَصبح ثقافة مُتفشية عِند ساستُنا الجدُّد، وسياسة المُحاصصة الطائفية والتصارُع على اقتِسام الثروات والمناصب والاهتِمام بمصالح الخارج على حِساب الداخل وقلة التخصيصات المالية السنوية لتِلك البُنى، فلم نلمس اهتِماماً ملحوظاً في إِعادة إِعمار بُنانا التحتية، وهو ما أَنعكس بتأَثيراتهُ السلبية على أداء هذه المؤسسات والمرافق العامة الاستراتيجية للبلد[43]، ناهيك عن تداعيات الحرب مع تنظيم داعش الإِرهابي التي قادت إِلى انهيار كبير في البُنى التحتية لِمُعظم المُدن التي اجتاحها هذه التنظيم، الذي جسد أَخطر تحدي لأَمننا الوطني، فالإِرهاب يُعيق عملية التنمية بكافة أَبعادها، واستِنزافاً لميزانية البلد، مِما يؤَدي إِلى اختِلال منظومة الأَمن الوطني[44].

---

[42] أحمد عبد الوهاب (مُعِداً)، الإِنفاق على البُنية التحتية بين الوضع الراهن والمأمول، (القاهِرة: المركز المصري لدِراسات السياسات العامة،2019)، ص5.

[43] للاستِزادة حول هذا الموضوع أَنظر: مروان سالم العلي، مكانة الاقليمية الجديدة في الاستراتيجية الأَمريكية الشامِلة : العراق أنموذجاً، دار المُعتز للنشر، عمان،2018.

[44] للاستزادة حول خطورة تنظيم داعش على الأَمن الوطني العِراقي أَنظر: باتريك كوكبيرن، داعش عودة الجهاديين، ترجمة ميشلين حبيب، (بيروت: دار الساقي للنشر،2015). كذلك أَنظر: هشام الهاشمي، عالم داعش: تنظيم الدولة الإِسلامية في العِراق والشام، ط1، (لندن: دار الحِكمة للنشر،2015).

وأَشارت خطة التنمية الوطنية(2018–2022) الصادِرة عن وزارة التخطيط العِراقية إلى العديد مِن التحديات الاستراتيجية المؤسساتية والاقتصادية والبيئية التي تواجه البُنى التحتية وعملية التنمية الوطنية الشامِلة في العِراق والتي فاقمت مِن المشاكل العديدة التي يُعاني مِنها المُجتمع العِراقي وزادت مِن تأثيراتها السلبية على أَمننا الوطني، الاقتصادي تحديداً، والتي تم التركيز عليها وفق التقسيم الآتي..

أَولاً: التحديات المؤسساتية

يواجه العِراق العديد مِن التحديات المؤسساتية المؤثِرة على أَمنهُ الوطني، وأَهمُها[45]:

- تضخُم الجهاز الإداري الحكومي وترهلهُ وعدم كفاءتهُ، واهتمامهُ بتحقيق المصالح الخاصة على حِساب المصلحة العامة، كُل هذا أَدى إلى غياب بِناء المؤسسات الحكومية وفق برامج الإصلاح الإداري.
- التبذير غير المُبرر للموارد المادية العِراقية مِما يعكس تدني كفاءة الإنفاق العام وغياب الشفافية والمُساءلة في التعامُلات الاقتصادية، وأَصبح العِراق مِن بين أَكثر عشرة دول فساداً في العالم، حتى تحول الفساد مِن ظاهرة سلوكية ارتبطت بشريحة مُعينة إلى بُنية مؤسسية مُترابِطة ومُتكامِلة غرست جذورها لتخدم مصالح مُعيقة لبِناء البُنى التحتية العِراقية، فضلاً عن دورهُ في استِنزاف الموارد العِراقية.
- غياب سيادة القانون وغياب استقلالية السلطة القضائية وضعف قدرتها على تنفيذ الأَحكام، أَو تنفيذها حسب أَهواء السلطة التنفيذية، ولجوء الأَخيرة إلى استِخدام العنُف السياسي عبر توظيف المؤَسسات العسكرية–الأَمنية والقضائية لإلحاق الأَذى بالمُعارضين والمُنافسين لبلوغ أَهدافاً اقتصادية أَو سياسية..
- ازدياد حدة المُشكِلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعدم قدرة الدولة العِراقية على مواجهتها، بسبب غياب قيم المواطنة، وسيادة الولاءات الحزبية والقبلية الضيقة على حِساب الولاءات الوطنية[46]، فضلاً عن غياب مبدأَ فصل السلطات في ظل هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وهذا ما يُعرقل أي مسعاً فعلياً للمُراقبة والمُساءلة مِن جانب السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية.
- إنَّ عمليات التطهير العرقي، والتغيير الديمغرافي الهادِفة إلى تغيير التركيبة السُكانية في العديد مِن مُحافظات العِراق، ومِنها مُحافظة كركوك والمناطق المُتنازع عليها، قبل وبعد الاحتلال الأَمريكي، جسد تحدياً استراتيجياً لأمنِنا الوطني العِراقي ودعم ظاهِرة عدم الاستقرار السياسي[47].

---

[45] عبد المطلب محمد عبد الرضا، أَهم التحديات التي تواجه الأَمن الوطني في العِراق، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع https://annabaa.org/arabic/development,04-04-2019.

[46] لِقاء مكي، الطائفية الاجتماعية والطائفية السياسية في العِراق، (قطر: مركز الجزيرة للدِراسات،2018)، ص ص2–3.

[47] مُهند يوسف، التغيير الديمُغرافي: استراتيجية السيطرة على العِراق، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://www.newiraqcenter.com/archives/4035

ثانياً: التحديات الاقتصادية

يواجه العِراق العديد مِن التحديات الاقتصادية المؤثِرة على أمنهُ الوطني، وأهمُها[48]:

- اعتماد العِراق في صياغة ميزانيتهُ العامة على مصدر ريعي واحد يكمن بواردات النفط، لإخفاق السياسة الاقتصادية في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، وانخفاض الواردات المالية غير النفطية، بشكلٍ عرض اقتصادنا الوطني لتقلُبات أسعار النفط على الصعيد العالمي.
- محدودية دور القطاع الاقتصادي الخاص بسبب ضعف الاستثمارات الأَجنبية إنَّ لم نقُل غيابَها.
- زيادة المديونية العامة ولجوء العِراق إلى الاقتراض مِن الخارج لسد عجزها ميزانيتهُ العامة، لتُمثل تلك المديونية عبئاً ثقيلاً على بِناء البُنى التحتية العِراقية أَكثر مِن كونها فرصةٌ بديلةٌ، فضلاً عن تأَثيرها السلبي على الأَجيال الحالية والقادِمة في ظل غياب الاستراتيجيات الاقتصادية الشامِلة والمُترابِطة التي تقوم باستثمارات عالية الكفاءة، فوفقاً لصندوق النقد الدولي تبلغ المديونية العِراقية للخارج (125) مليار دولار، بينما تبلغ المديونية الداخلية(40) مليار دولار، مُقتربةً مِن مستوى الخط الأَحمر لتجاوزها (55%) مِن الناتج الإجمالي المحلي، لِتُجسد تهديداً لمُستقبل أَمنُنا الاقتصادي الوطني[49].
- أدت سياسة إغراق العِراق وأَسواقهُ المحلية بالسلع والبضائع والخدمات المستوردة والاستِمرار بزيادة استيراد كُل شيء مِن الخارج، بالتزامن مع غياب استراتيجية فاعِلة في فرض الرسوم الجمركية على تِلك السلع ومدى حاجة السوق المحلية إليها، إلى خلخلة الميزان التجاري، مِما أثر سلباً على المنتوج المحلي العِراقي وقاد إلى تدهور الصِناعات الداخلية، ناهيك عن تأثيرهُ السلبي في ارتفاع مُعدل البطالة وانخفاض مستوى المعيشة، وهذا جسد تحدياً جسيماً للأمن الاقتصادي الوطني.
- تخلُف النِظام المصرفي وعدم قدرتهُ على مواكبة نظُم الصيرفة الحديثة والمُتغيرات الدولية التقنية.
- ضعف البُنى التحتية الضرورية لإسناد نمو اقتصادي متطور (تخلُف في وسائل الإنتاج وشبكة النقل والمواصلات الوطنية، وتدهور الطرق العامة وغياب أعمال صيانتها، قلة الأيدي العامِلة الكفؤة، غياب الكفاءات الوطنية، غياب الإرادة الجادة في مُكافحة الفساد أَو تحجيمهُ، غياب استراتيجية حقيقية للتنمية، ضعف إنتاج الطاقة الكهربائية، وسيطرة الشركات مُتعددة الجنسيات على التكنولوجيا).

---

[48] عبد المطلب محمد عبد الرضا، أَهمُ التحديات التي تواجه الأَمن الوطني في العِراق، مصدر سبق ذِكرهُ.

[49] أحمد معن الطبقجلي، ديون العِراق: نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومُستقبلها،(بغداد: سلسلة إصدارات مركز البيان للدِراسات والتخطيط،2018)، ص4–21. كذلك أُنظر: وكالات بغداد، لجنة نيابية: هذه هي قيمة ديون العِراق الخارجية، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولة (الانترنت) على الموقع: https://arabi21.com.23-09-2019.

- تفشي ظاهِرة الفساد الإداري والمالي والاقتصادي في مؤسسات الدولة العِراقية. وبروز كوابح عديدة أمام مُكافحة تلك الظاهرة، ومِن أهمُها؛ غياب الإرادة السياسية الصادِقة في تحجيم الفساد وتبني الإصلاح، ولجوء الأطراف ذات المصالح باحتواء الدعوات الإصلاحية، ناهيك عن غياب المُعارضة السياسية الفاعِلة أو ضعفها وانقسامها وعدم تقديمها لبدائل للتصدي للتهديدات أو الأزمات، وتسييس أَغلب مؤسسات المُجتمع المدني ذات الصلة بِمُكافحة الفساد، وعدم فاعلية المؤسسات الاخرى[50].
- تبعات الخصخصة والعولمة كمُتغيرات دولية والناتِجة عن الآثار المُتفشية للعولمة الاقتصادية التي غدت تزيد مِن مشاكل العِراق وتبعيتهُ للبُلدان الكبيرة، وانفتاح الأَسواق العِراقية والقضاء على صِناعتهُ.

ثالِثاً: التحديات البيئية

تبدلت العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة وتقلص خطر المواجهات العسكرية بين القوى الكُبرى، بغية التفرغ في مواجهة المشاكل والمُتغيرات الدولية البيئية والاقتصادية التي غدت تُشكل تهديداً للسلم والأَمن الدوليين. فالعالم اليوم أصبح يواجه مُتغيرات وتحديات بيئية خطيرة، مِن أهمُها استنزاف الموارد والثروات، ومُشكِلة التلوث والتصحُر والتغيرات المناخية، وتراكُم المُخلفات والنُفايات، ومُشكِلات الفقر وتدهور البيئة والنِظام الغذائي وتسارُع الزيادة السُكانية، كلُها غدت عوامل مُهدِدة للأَمن الوطني لأي بلد ومِنها أَمننا العِراقي، أَكثر مِن أَي تهديد عسكري[51]. إذ لا شك أنَّ سياسات التنمية التي تم اتباعها في العِراق ابان النِظام السابق والخالية مِن الأبعاد البيئية، والحروب المُتتالية وتداعياتها البيئية، وغياب سياسات الاستدامة البيئية، وغياب برنامج عمل مُتكامل لمواجهة المشاكل البيئية ومُعالجتها، فضلاً عن الغازات والمواد الملوثة غير السليمة التي بثت تأثيراتها السيئة على الوضع الصحي والاقتصادي والمُجتمعي بِحكُم غياب تطبيق القوانين والتشريعات المُتعلِقة بحماية البيئة الطبيعية[52]، ناهيك عن غياب الوعي والتخطيط البيئي والإدارة البيئية الفاعِلة في السيطرة على الأثار الناتِجة عن الملوثات البيئية ومُخلفات تنظيم داعش، التي دمرت البُنى العِراقية التحتية، علاوة على شحة الموارد المالية والأَجهزة والمُختبرات المتطورة المُخصصة لحقل البيئة، وقلة الكفاءات العلمية العامِلة في هذا

---

[50] مجموعة باحثين، نحو استراتيجية وطنية لِمُكافحة الفساد في العِراق، (بغداد: سلسِلة إصدارات مركز البيان للدِراسات والتخطيط،2018)، ص2-4.

[51] عامر محمود طراف، إرهاب التلوث والنِظام العالمي،ط1، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدِراسات،2002)،ص150.

[52] وزارة البيئة العِراقية، الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في العِراق وخطة العمل التنفيذية للفترة(2012-2017)، (بغداد:2017)، ص10-23.

الحقل، كُل تلك المُتغيرات وغيرها كثير بثت انعكاساتها السلبية على الأمن الوطني الاقتصادي وفرص التنمية. وبالإمكان إيجاز تِلك التحديات على النحو الاتي[53]:

1) التلوث البيئي

أ- **تلوث الهواء؛** إنَّ الحروب المُتعدِدة التي خاضها العِراق وما تبعها مِن إطلاق القنابل والصواريخ وعمليات التخريب التي أدت إلى إحراق مستودعات البترول والمخازن الكيمياوية، فضلاً عن التفجيرات التي تطلق معها غازات اليورانيوم والكبريت وثاني اوكسيد الكاربون، ناهيك عن الاعتماد الكبير لبلدنا على المولدات الكهربائية الأَهلية التي يتم تشغيلها مِن خِلال الوقود الاحفوري التي تزيد مِن نسب غاز ثاني اوكسيد الكاربون في الهواء، أضف إلى ذلك؛ اعتماد العِراق فقط على الطاقة غير المُتجددة (النفط والغاز)، وعدم وجود رغبة حكومية حقيقية لتطوير المصادر النظيفة للطاقة (الطاقة الشمسية..)، تُعد مِن أبرز المصادر الملوثة للهواء في العِراق الناتِجة عن زيادة استهلاك الوقود الاحفوري والانعكاسات السلبية لذلك على أمننا الوطني البيئي والصحي.

ب- **تلوث المياه؛** إنَّ العقود الثلاثة مِن الحروب التي عاشها العِراق كانت أَحد أَهم أسباب تلوث كميات كبيرة جداً مِن نهري دجلة والفرات، وأبرز مصادر هذا التلوث هو التلوث البكتريولوجي والكيمياوي والجرثومي، واشارت تقارير إلى أَنَّ نسبة تلوث مياه الشرب مِن الملوثات البكتريولوجيا وصلت (15-40%) بسبب تصريف مياه المجاري إلى الانهر، وتُعد الصِناعة والنُفايات الصلِبة المصدر الأَساسي لتلوث المياه، كما أَنَّ مُشكِلة الجفاف في بلدنا زادت مِن تلوث مياههُ[54]، وهذا ما أَثر بشكلٍ كبير على الأَمن الوطني العِراقي سيما الغذائي.

ت- **تلوث التُربة؛** إنَّ رمي المُخلفات بشكلٍ عشوائي سيما المعادن الثقيلة، يُعد مِن أبرز ملوثات التُربة في العِراق، وتردي خصائصها البيولوجية والكيميائية والفيزيائية، التي تسببت في إشكالية تحول الأَراضي المُنتِجة إلى أَراضي قاحِلة غير مُنتِجة، كما أَنَّ تِلك المُخلفات تبقى مغروسة في التُربة، ومكمن الخطر يكمن في امتصاصها مِن جانب النبات وإمكانية نقلها إلى الحيوان أَو الإنسان الذي يتغذى عليها. والأخطر مِن هذا هو التلوث الحربي والإشعاعي الناتجة عن الحروب والأَسلحة الفتاكة، مثل اليورانيوم المُخصب الذي استخدمتهُ الولايات المُتحدة ابان فترة عدوانها على العِراق عام1991، إذ تم إلقاء أكثر من (300) طن من هذا اليورانيوم، وتكرر ذات السيناريو في

---

[53] وزارة التخطيط العِراقية، الجِهاز المركزي للإحصاء، مُديرية إحصاء البيئة، تقرير الإحصائيات البيئية للعِراق لسنة2009، (بغداد:2010). كذلك أَنظر: وفاء جعفر المهداوي وحافظ عبد الأَمير، التحديات البيئية في العِراق: سُبل مُعالجة مُستقاة مِن التجرُبة الأَلمانية، المجلة العِراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشِرة، العدد32، (بغداد: الجامِعة المُستنصرية، كُلية الإدارة والاقتصاد،2012)، ص138-152.

[54] مُنتظر فاضل البطاط، تلوث المياه في العِراق وأَثارهُ البيئية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المُجلد11، العدد4، (القادسية: جامِعة القادسية، كُلية الإدارة والاقتصاد،2009)، ص128-132.

حرب2003، إذ أطلقت الولايات المُتحدة أثناء الاحتلال ما يُعادل(140) الف طن مِن المُتفجرات، والذي انتشرت على أَثرهُ الأَمراض المُستعصية المُميتة. وهذا ما أَكدهُ مُختبر (لوس الاموس الوطني الأَمريكي) بأَنَّ اليورانيوم المُنضب المُشع سوف يؤدي إلى إصابة (20) مليون إنسان بأَمراض سرطانية، لانتِقالهُ عبر التُربة وأَنظمة الرأَي وجذور الخضراوات أَو النباتات، فضلاً عما يتركهُ في الهواء والمياه، فضلاً عن الملوثات الناتجة عن الأف التفجيرات الإرهابية ودفن المواد الكيمياوية والحربية بشكلٍ يُخالف الشروط المُعتمدة، وهذا زاد مِن نسبة الملوثات البيئية[55]، ناهيك عن وجود الالغام والقنابل غير المُنفلِقة والمُقدرة بـ (25–10) مليون لغم، وأكثر مِن (4000) موقع ملوث بمُخلفات الحروب والتي تؤثر على حياة (2,7) مليون مواطن عراقي يعيشون في تِلك المناطق الملوثة، حتى اندرج العِراق ضمن الدول الأكثر تأَثُراً بالتلوث[56]، وتِلك المُتغيرات الدولية جسدت تحدياً استراتيجياً خطيراً على الأَمن الإنساني الوطني العِراقي وأَمنهُ الصحي.

2) المُتغيرات المناخية

تؤكد التقارير والدِراسات العالمية على خطورة المُتغيرات المناخية العالمية المُستقبلية والمتوقعة على مُجمل النشاطات الاقتصادية الإنسانية. إذ يتأَثر العِراق بدرجة كبيرة بتِلك المُتغيرات وعلى رأَسها ظاهِرة الاحتِباس الحراري التي تفاقمت آثارها على المناخ وعلى كافة جوانب البيئة مِنذُ مطلع تسعينيات القرن الماضي، ليشهد العِراق ارتفاع مُعدل درجات الحرارة، بالتزامُن مع قلة سقوط الأمطار بدرجة كبيرة ومُخيفة وما رافق ذلك مِن زيادة نسبة الملوحة في المياه والأَراضي الزراعية، وهذا قلل إنتاج المحاصيل الحقلية[57].

كما أَنَّ المُتغيرات المناخية غير المُلائمة للعِراق والناتِجة عن ظاهِرة الاحتِباس الحراري وقلة مناسيب المياه المُتدفِقة مِن تُركيا وإيران وسوريا، واحتمالية تعرض نهر دجلة والفرات للجفاف بسبب السياسة المائية لدول المنبع (تركيا وإيران)، سيما بعد بِناء السدود في تُركيا كمشروع الكاب (GAB) جنوب شرق الأَناضول بهدف السيطرة على مياه نهري دجلة والفرات، تِلك المُتغيرات أَسهمت في قلة المياه المُتدفِقة إلى شط العرب وزيادة نسبة ملوحتها بشكلٍ أَثر على المياه العذِبة والثروة الزِراعية في المُحافظات الجنوبية مِن العِراق، ومِن هُنا فأَنَّ ارتفاع الرطوبة النسبية بسبب قلة النباتات والغابات وموت ثلثي اشجار النخيل بسب الحروب، علاوة على التلوث البيئي وانخفاض منسوب الأَمطار، قادت إلى زيادة

---

[55] به ريخان شوقي، التحديات التي تواجه السياسة البيئية في العِراق، ط1، (السُليمانية: مركز كُردستان للدِراسات الاستراتيجية،2013)، ص78.

[56] سليم مطر، موسوعة البيئة العراقية، (بيروت: دار الكلِمة الحُرة،2010)، ص90.

[57] رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الأَمن الغِذائي العِراقي، مجلة كُلية التربية الأَساسية، العدد2، (بابل: جامِعة بابل، كُلية التربية الأَساسية، آذار2010)، ص209.

درجات الحرارة في دولتنا، وبالتالي تركت تأثيراتها السلبية على الإنتاج والثروة الزراعية والحيوانية ثُم الأمن الغذائي،والتي أدت إلى خفض مستوى معيشة المواطن العِراقي وتفاقُم البطالة والفقر، أي صعوبة تحقيق التنمية البشرية المُستدامة[58].

وما زاد مِن ظاهرة التغيرات المناخية والتلوث والتصحُر في العِراق هو غياب التخطيط العُمراني والتوسع العشوائي على حِساب الأراضي الزراعية في المُدن. وكُل تِلك المُتغيرات شكلت تحديات استراتيجية لاستقرار العِراق الاجتماعي ولأمنهُ الوطني الغذائي والمائي والصحي والاقتصادي.

3) التصحُر والجفاف

برز التصحُر كمُتغيراً وتحدياً عالمياً خطيراً في ستينيات وسبعينيات القرن المُنصرم وأنتقل إلى إعصار مارد يعصف بالأراضي والتُرَب الزراعية ليحولها إلى مناطق قاحِلة ومُتصحِرة، وتعاونت العوامل الطبيعية والبشرية على تفاقم هذا التحدي. فالأوضاع المناخية الكامِنة بقلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، وسوء إدارة الموارد الطبيعية واستِثمارها في الزراعة، وسوء الإدارة البيئية للمُخلفات السائلة، وغياب مشاريع مُعالجة مياه الصرف الصحي أو قلتها، كلُها مُتغيرات تُعد مِن أهم مُسبِبات ازدياد ظاهرة تصحر الأراضي الصالِحة للزراعة في العِراق وازدياد نسبة ملوحتها[59]، فأكثر مِن (50%) مِن مساحة بلدنا هي عبارة عن مناطق صحراوية أو شُبه ذلك. لتترك بذلك ظاهِرة الجفاف الحادة تأثيراتها السلبية في الزراعة والرعي وتربية المواشي، وشكلت دافعاً للكثيرين للهجرة إلى المُدن، وهذا أدى إلى انعِدام صادِرات العِراق الزراعية، وأصبح بلدنا مِن أكثر الدول استيراداً للسلع الغذائية والزراعية، وبلغت قُرابة الـ (60-70%)، الأمر الذي وسع مِن أُحادية اقتصادنا، وهذا ما يُجسد تحدياً وتهديداً استراتيجياً خطيراً على الأمن الوطني الغِذائي والمائي[60].

4) النُفايات

تتجسد هذه المُخلفات بالمواد السائلة والصلِبة والغازية، وتُعد النُفايات السائلة سيما مياه الصرف الصحي التي يتم رميها في الأنهار الرئيسة وافرعُها في العِراق مِن أشد المخاطر على المياه العذِبة، زد على ذلك كافة وسائل النقل ومواد الطبخ والتنظيف الكيمياوية التي يتم استِخدامها في المنازل، تُعد مِن الملوثات البيئية الصلبة أو السائلة أو الغازية والتي تصب جميعها في المجاري المائية، ناهيك عن الصِناعات الكيمياوية والاستخراجية والتحويلية، والمواد السامة والمُشِعة الخطيرة التي يتم استخدامها في المُستشفيات وتأثيراتها على الأمن الصحي والتنمية المُستدامة وسوء إدارة النُفايات،

---

[58] مجموعة باحثين، وقائع الندوة العلمية الرابِعة عشر الموسومة: نحو تحقيق تنمية مُستدامة للمياه في العِراق في ظل التحديات الاقليمية والدولية، التي أقامتها كُلية العلوم السياسية، جامِعة الموصل،8 نيسان2019.

[59] رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الأمن الغِذائي العِراقي، مصدر سبق ذِكرهُ، ص211.

[60] صباح نعوش، أزمة الزراعة في العِراق، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://www.aljazeera.net/specialfiles.

فضلاً عن المكبات العشوائية غير النِظامية لأغلب مواقع الطمر الصحي التي باتت مصدراً للتلوث الصحي البيئي..، كلُها تندرج ضمن التحديات الاستراتيجية الخطيرة على أَمننا الوطني البيئي والصحي.

مِما تقدم تتضح الأَثار الاقتصادية للتحديات البيئية على منظومة الأَمن الوطني العِراقي عبر تأَثيرها على التنمية البشرية تحديداً الصحة العامة وصحة العاملون في المُنشآت الملوثة للبيئة، كما أَنَّ النتائج الضارة لتِلك التحديات مِن فقر وبطالة وغيرها تركت أَثاراً كبيرة في التعليم عبر تسرُب الطلبة مِن المدارس والجامِعات والذي يُعد مِن أَخطر التحديات التي تواجه العملية التربوية والتعليمية ومُستقبل الأجيال، لأنها ترفع مِن مُعدل الجهل والتخلُف والأُمية والبطالة وترهُل البنية الانتاجية والاقتصادية للعِراق، وتفرز لنا ظواهر اجتماعية خطرة كتسول الأَطفال في الشوارع واستِغلالهم وشيوع ظاهِرة الزواج المُبكر، وهذا ما يزيد مِن حجم التحديات الاجتماعية المؤثرة على الأَمن الوطني العِراقي كانحِراف الأَحداث وشيوع السرقات وتعاطي المواد المُخدِرة وغيرها، ناهيك عن تأَثير تحديات كهذه على الإنتاج الزِراعي والحيواني.

ولا شك أَنَّ تِلك التحديات التي تواجه البُنى التحتية العِراقية تدعو إلى تبني رؤية استراتيجية طموحة ووضع برامج عمل وخطط استراتيجية وطنية تضع المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والأَفراد أَمام مسؤولياتهم الوطنية والتاريخية والأخلاقية مِن أجل النهوض بواقع تلك البُنى والتنمية الوطنية ووضعها في الاتجاه الصحيح وتطوير الموارد المادية والبشرية المتوفِرة. لذا يُجسد قطاع البُنى التحتية واحداً مِن أَهم الأسُس التي يرتكز عليها أمنُنا الوطني، الذي أصبح يُواجه تحديات كُبرى تتعلق بنقص عدد بُناهُ التحتية وأخرى تتعلق بانهيارها، وتحديات ترتبط بترهُل هذه البُنى وقدمِها.

الخاتِمة

تأَسيساً لِكُل ما تقدم، يبدو؛ إنَّ المُتغيرات الدولية التي يواجهها العالم اليوم، وفي ظل عصر الفضاء السيبراني والعولمة والمُتغيرات الدولية البيئية كظاهرة الاحتِباس الحراري التي اجتاحت النظام العالمي، والثورة التقنية السريعة، والتضخُم الاقتصادي المُتصاعد أَمام النمو السُكاني المُتزايد، وغسيل الأَموال والمُخدرات، كلُها مُتغيرات مُتشابِكة عقدت وزادت مِن تهديدات الأَمن الوطني للدول عامةً والأَمن الوطني العِراقي خاصةً، وهي تحديات غير مُباشِرة لها طبيعتها المُركبة التي يتشابك فيها أَمن الأَفراد بأَمن الدولة.

إذ تعد التحديات السيبرانية واحِدة مِن اَخطر مُهدِدات الأَمن الوطني العِراقي، فغياب الأَمن السيبراني جعل العِراق بلداً مُنكشِفاً استراتيجياً، ازاء العديد مِن الدول ليُجسد لهُم فرصةٌ لاختِراقهُ وتهديد أَمنهُ المعلوماتي والتحكُم بِكُل مُقدراته. وهذا جسد حافِزاً للتنظيمات الإرهابية لاختِراقهُ هذا الأَمن وتوظيف مواقع التواصل الاجتماعي لنشر عقيدتهم. ناهيك عما تفرزهُ تِلك المواقع مِن بث إشاعات أخذت تُهدد الأمن العِراقي في إِطار الابتِزاز والسرقة الالكترونية. زد على ذلك أَنَّ ما يشهدهُ العِراق مِن انفِتاح إعلامي كبير جعل فضاءهُ مُتاحاً أَمام قنوات الإعلام الخارجية التي أَخذت تُجسد تهديداً رئيساً لأمننا الإعلامي الوطني.

الاستِنتاجات

- إنَّ العراق يواجه جُملةٌ مِن التحديات والمُهدِدات المنظورة الداخلية والخارجية، وبعص التحديات الخارجية ذات صِلة بشكلٍ مُباشر بالمُهدِدات الداخلية كالأزمة المائية وأَزمة الحدود مع دول الجِوار وتدخلهُم في شؤونهُ الداخلية واطماعهم فيه وتأثير ذلك على علاقات العِراق معهُم، وبعض تِلك التحديدات لها انعكاساتها على الجيوبوليتيك العِراقي، مِن قبيل التدخل الإيراني في الشأَنَّ العراق واستخدام العِراق ساحة لتصفية الحسابات مع الولايات المُتحدة والغرب عامةً، والصِراع العربي(الإسرائيلي) والتوترات والنِزاعات الاقليمية والطائفية في منطقة الشرق الأَوسط، وأَزمة الإرهاب والسِلاح النووي في المنطقة وحرمان العراقُ مِن مُمارسة أَي دور اقليمي مُستقبلي فعال، فضلاً عن ضعف وغياب السياسة الخارجية العِراقية الناجِعة.. وغيرها كثير. ولا شك أَنَّ تحدياتٌ كهذه تُجسد مُعضلةٌ كبيرة على حكومة العِراق، سيما أَنَّ منظومة العِراق الأَمنية التي بُنيت وفق مُتطلبات آنية في ظل غياب التخطيط الاستراتيجي الشامل، غدا اليوم ينتابها ترهُلاً كبيراً على مستوى الإعداد والقيادة ونقص الاعتدة والمُعِدات والجاهزية.
- رغم خطورة تِلك التحديات المنظورة، بيد إنَّ التحديات الاستراتيجية غير المنظورة تفوقها خطورةً مِن ناحية التأَثير على منظومة الأَمن الوطني العِراقي، والتي تتجسد بِجُملة مِن المؤثرات التي تخصُّ قطاعات استراتيجية مُهِمة في الدولة العِراقية، كقطاع البُنى التحتية المُترهل، الذي يمس حياة المواطنين، فضلاً عن تحديات أُخرى مُحدقة بالمنظومة الرقمية للعِراق والمُتمثِلة بالتهديدات السيبرانية الإلكترونية.

- إنَّ العِراق وأَمنهُ يواجه تحدياً ديمُغرافياً خطيراً، نابع مِن الزيادة السُكانية الكبيرة المُتزامِنة مع غياب النمو الاقتصادي، كما أَنَّ تِلك الزيادة لم يرافقها تخطيط استراتيجي يواكب المُتغيرات الدولية الجديدة. واتِساع نطاق البطالة والفقر التي اَسهمت في ازدياد أَعمال العنُف والجرائم المُهدِدة للأمن العِراقي.
- رغم مكانة التخطيط الاستراتيجي في بلوغ الأَهداف القومية،غير أَنَّ العِراق يُعاني ضعفاً إنَّ لم نقُل غياباً في تبني التخطيط الاستراتيجي، مِما أَفرز تداعياتهُ السلبية على اداء مؤَسساتنا ومنظومة أَمننا الوطني.
- يُعاني العِراق مِن تحديات مؤَسساتية تتعلق بترهُل بُناه التحتية، وتفشي ثقافة الفساد السياسي والمالي والإداري، فضلاً عن التحديات البيئية، وغيرها مِن تحديات قوضت أُسُس الأَمن الوطني العِراقي.

التوصيات

- مُطالبة صُناع القرار في العِراق باعتماد استراتيجية وطنية للأمن السيبراني، بِما يضمن الأَمن الوطني للبلاد وحماية الدولة العِراقية في الفضاء السيبراني مِن كافة صور الجرائم الالكترونية.
- تبني استراتيجية إِعلامية وطنية عِراقية خالِصة ليكون بمقدور بلدنا مواجهة مُهدِدات انكِشافهُ الإِعلامي الأَمني ومُمارسة دورهُ الاقليمي والدولي.
- مُطالبة الحكومة العِراقية بتبني الخطط الاستراتيجية الرامية إِلى مواكبة المُتغيرات الدولية وتطوير المُجتمع واستِعادة مكانة بلدنا في البيئة الخارجية، عبر صياغة الاستراتيجيات الدقيقة القائمة على أَهداف واضِحة والاهتمام بالقضايا الأكثر أَهميةً ومُعالجتها.
- وضع خطط تنموية فعلية، وضمات تحقيق السيادة الاقتصادية، والنهوض بالواقع التعليمي بهدف مواجهة التحديات السُكانية التي يُعاني مِنها العِراق.
- تبني خِطاباً سياسياً رسمياً عِراقياً موحداً جاداً يقف في وجه التحديات الداخلية والخارجية المُحيطة بالبلد، المنظورة وغير المنظورة، وإِجراء دِراسة تحليلية علمية وواقعية لبيئتها، ومعرفة ايهُما لهُ أَسبقية التأَثير على مصالحُنا الحيوية، ومِن ثُم تحديد الأَهداف العُليا لأَمننا الوطني، على أَنَّ يكون الهدف الأَول هو مصلحة وخدمة العِراق دولةً وشعباً بعيداً عن الولاءات الضيقة والخارجية. وبعد ذلك يتم بِناء الأُسُس النظرية– العملية لاستراتيجية الأمن الوطني؛ تنشطر مِنها استراتيجيات فرعية في مجال السياسة الخارجية والدفاع والصحة والتعليم... وغيرها، ونرسِمُ لها أَهدافاً مرحلية لضمان تحقيقها.
- الاعتماد على أَصحاب التخصُص الاستراتيجي في بِناء منظومتنا الأَمنية وقواتنا المُسلحة، لضمان بلوغ الأَمن المُستدام وتحصين دولتنا مِن التهديدات القادِمة.
- مُطالبة الحكومة العراقية بإِعادة تشكيل وزارة الإِعلام ليكون لبلدنا استراتيجية إِعلامية عامة واضِحة ولها أهدافاً وبرامج مُحددة، وينبغي أَنَّ تكون تِلك الوسائل ناطِقةٌ بالوحدة والهوية الوطنية لا بالهويات الفرعية.

- مُطالبة الحكومة العِراقية بصياغة استراتيجية وطنية شامِلة تُعزز ثقافة الحِوار وتنبذ ثقافة الإرهاب والعنُف، وتفعيل دور وسائل الإعلام في مواجهة الإرهاب بسبب قدرتها التأَثيرية في عقول الناس.
- الابتِعاد عن التخطيط الاستراتيجي بعيد الآجل والاستِعاضة عنهُ بالتخطيط ذات الآجل القصير والمتوسط ومُراجعتهُ باستِمرار على نحوٍ يتناسّب مع المُتغيرات الدولية السريعة.
- العمل بِكُل إِرادة وقوة على مُكافحة الفساد بكافة صورهُ والقضاء على المُفسدين، لأنهُ يُعد أَكبر حواضن الجريمة والإرهاب، مع أَهمية تبنّي الإصلاح بإشكالهُ كافة، وضمان استقلالية مؤسسات دولتنا عن التدخلات السياسية ورفض الاستئثار بالمناصب العامة.
- توظيف كافة الإمكانيات والموارد والطاقات العِراقية وحشدها للتصدي للتحديات المتوقعة، مع التمييز بين التحديات التي تحتاج إِلى حلول، والتهديدات التي تحتاج إِلى مواجهة.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق الرسمية

1. وزارة البيئة العِراقية، الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في العِراق وخطة العمل التنفيذية للفترة(2017–2012)، (بغداد: 2017).
2. وزارة التخطيط العِراقية، الجِهاز المركزي للإحصاء، مُديرية إحصاء البيئة، تقرير الاحصائيات البيئية للعِراق لسنة2009، (بغداد:2010).

ثانياً: القواميس والموسوعات

1. سليم مطر، موسوعة البيئة العِراقية، (بيروت: دار الكلِمة الحُرة،2010).
2. عبد الوهاب الكيالي وكمال الزهيري، الموسوعة السياسية، ج1، ط1، (بيروت: دار الطليعة للطباعة،1987).

ثالثاً: الكتُب العربية

1. أَحمد عبد الوهاب (مُعِداً)، الإنفاق على البُنية التحتية بين الوضع الراهن والمأمول، (القاهِرة: المركز المصري لدِراسات السياسات العامة،2019).
2. أَحمد قاسمي وسليم جداي، تأَثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأَمن المُجتمعي للدول الخليجية، ط1، (برلين: المركز الديمقراطي العربي،2019).
3. أحمد معن الطبقجلي، ديون العِراق: نظرة عامة حول وضع الديون ونشأَتها ومُستقبلها،(بغداد: سلسلة إِصدارات مركز البيان للدِراسات والتخطيط،2018).
4. به ريخان شوقي، التحديات التي تواجه السياسة البيئية في العِراق، ط1، (السُليمانية: مركز كُردستان للدِراسات الاستراتيجية،2013).
5. حسين محمود هتيمي، العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي، ط1، (عمان: دار أُسامة،2015).
6. خليل حسين وحسين عبيد، الاستراتيجيا: التفكير والتخطيط الاستراتيجي، ط1، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2013).
7. عامر محمود طراف، إرهاب التلوث والنِظام العالمي، ط1، (بيروت: مجد المؤَسسة الجامعية للدِراسات،2002).
8. عِصام بن يحيى الفيلالي (مُشرِفاً)، التخطيط الاستراتيجي للدول، سلسلة إِصدارات نحو مُجتمع المعرفة، الإِصدار التاسع والعشرون، (الرياض: جامِعة الملك عبد العزيز، مركز الدِراسات الاستراتيجية،2010).
9. لِقاء مكي، الطائفية الاجتماعية والطائفية السياسية في العِراق، (قطر: مركز الجزيرة للدِراسات،2018).
10. مجموعة باحثين، العِراق وعلاقاتهُ الخارجية: الواقع والآفاق، (بغداد: الجامِعة المُستنصرية، مركز المُستنصرية للدِراسات العربية والدولية،2012).
11. مجموعة باحثين، نحو استراتيجية وطنية لِمُكافحة الفساد في العِراق، (بغداد: سلسِلة إِصدارات مركز البيان للدِراسات والتخطيط،2018).
12. مجموعة مِن المؤلفين، السياسة الخارجية العِراقية بعد عام2014،(برلين: المركز الديمقراطي العربي،2018).
13. محمد عوض الهزايمة، العلاقة المُتلازِمة بين الأَمن القومي العربي والتنمية، (الأردن: جامِعة العلوم التطبيقية،2003).
14. هشام الهاشمي، عالم داعش: تنظيم الدولة الإِسلامية في العِراق والشام، ط1، (لندن: دار الحِكمة للنشر،2015).

رابِعاً: الكتُب المُترجمة

1. باتريك كوكبيرن، داعش عودة الجهاديين، ترجمة ميشلين حبيب، (بيروت: دار الساقي للنشر،2015).
2. هيدلي بول، المُجتمع الفوضوي: دِراسة في نِظام السياسة العالمية، (أبو ظبي: مركز الخليج للدِراسات والأَبحاث،2002).

خامِساً: التقارير

1. عمار شرعان(مُحرِراً)، التقرير الاستراتيجي العِراقي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، كانون الأول2017).

سادِساً: الدوريات

1. أَحمد فكاك البدراني، الإرهاب وتحدي الأَمن الوطني العِراقي بعد أَحداث الموصل2014، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد23، (بيروت: مركز جيل البحث العلمي، تشرين الثاني2017).
2. أُسامة مُرتضى باقر، سياسة العِراق الخارجية والجِوار الاقليمي: مُدخلات عدم الاستقرار وآليات التطبيع، مجلة العلوم السياسية، العدد52، (بغداد: جامِعة بغداد، كُلية العلوم السياسية،2016).
3. حيدر علي حسين، اتجاهات مُستقبلية في علاقات العِراق الاقليمية، مجلة المُستنصرية للدِراسات العربية والدولية، مُجلد14، العدد61، (بغداد: الجامِعة المُستنصرية، مركز المُستنصرية للدِراسات العربية والدولية،2018).
4. خضر عباس عطوان، مُستقبل دور العِراق السياسي الاقليمي، مجلة دِراسات دولية، العدد33، (بغداد: جامِعة بغداد، مركز الدِراسات الاستراتيجية والدولية،2007).
5. رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الأَمن الغِذائي العِراقي، مجلة كُلية التربية الأَساسية، العدد2، (بابل: جامِعة بابل، كُلية التربية الأَساسية، آذار 2010).
6. فارس إبراهيم الكاتب، تأَثير القنوات الإعلامية في توجهات المواطن العِراقي، مجلة الآداب، العدد112، (بغداد: جامِعة بغداد، كُلية الآداب،2015).
7. مجموعة مؤلفين، الابتزاز الالكتروني جريمة العصر الحديث، سلسلة ثقافتنا الأَمنية، العدد2، (بغداد: وزارة الداخلية العِراقية، 2019).
8. مُنتظر فاضل البطاط، تلوث المياه في العِراق وأَثارهُ البيئية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المُجلد11، العدد4، (القادسية: جامِعة القادسية، كُلية الإدارة والاقتصاد،2009).
9. مؤيد الساعدي وجواد سلمان طاهر الغرباوي، تأثير التخطيط الاستراتيجي على فاعلية وزارة الدفاع العِراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المُجلد12، العدد2، (القادسية: جامِعة القادسية، كُلية الإدارة والاقتصاد،2010).
10. وفاء جعفر المهداوي وحافظ عبد الأمير، التحديات البيئية في العِراق: سُبل مُعالجة مُستقاة مِن التجرُبة الأَلمانية، المجلة العِراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشِرة، العدد32، (بغداد: الجامِعة المُستنصرية، كُلية الإدارة والاقتصاد،2012).

سابِعاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1. طلعت محمد طاهر البوتاني، الأَمن الغذائي العِراقي بمنظور الجُغرافية السياسية، أَطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامِعة الموصل، كُلية التربية،2011.

ثامِناً: الندوات والمؤتمرات

1. باسم علي خريسان، التحديات الخارجية للأَمن الوطني العِراقي قراءة في إِشكالية الأَمن المفقود، في ورشة: التحديات الداخلية والخارجية للأَمن الوطني العِراقي، التي أقامتها مُستشارية الأَمن الوطني العِراقي، مركز النهرين للدِراسات الاستراتيجية، بغداد، 2017/5/28.
2. مجموعة باحثين، وقائع الندوة العلمية الرابِعة عشر الموسومة: نحو تحقيق تنمية مُستدامة للمياه في العِراق في ظل التحديات الاقليمية والدولية، التي أَقامتها كُلية العلوم السياسية، جامِعة الموصل،8 نيسان2019.

تاسِعاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1. أحمد فاضل المعموري، الجرائم الالكترونية في مواقع التواصل الالكتروني، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: http://www.alnoor.se/article.asp.30-01-2016.
2. أمل صقر، مخاطر واقعية : كيف يُهدد التواصل الاجتماعي الأمن الوطني؟، المُستقبل للأبحاث والدِراسات المُتقدِمة، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://futureuae.com/article.php/Mainpage/858
3. الأُمم المُتحِدة- العِراق، لمحة عن العِراق، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: http://www.uniraq.org/index.php?oom
4. أيمان الحياري، ما هو الأمن السيبراني؟ وما هي معاييرهُ؟، وما أهميتهُ؟، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : https://www.mah6at.net. 09-03-2019.
5. براء الشمري، ربع العراقيين تحت خط الفقر رغم ارتفاع الإيرادات النفطية، صفحة اقتصاد الناس، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : https://www.alaraby.co.uk/economy.2019/3/19
6. تقرير شبكة واجه، مُكافحة الابتزاز الالكتروني في العِراق، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://www.wajeh.co/17-05-2020.
7. حمد جاسم محمد، الزيادة السُكانية في العِراق وعلاقتها بالتنمية، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://m.annabaa.org/arabic/development/26-05-2017
8. زاهر الزبيدي، تهديدات افتراضية للأمن السيبراني العِراقي، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://m.annabaa.org/arabic/informatics/17379
9. سعدي الإبراهيم، تقييم السياسة العامة الإعلامية في العِراق بعد عام2014، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2017/12/06
10. صباح نعوش، أزمة الزِراعة في العِراق، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://www.aljazeera.net/specialfiles.
11. صفحة شفق نيوز، الأمن العِراقي يتوعد مُنفذي الانقلاب الالكتروني على الحكومة، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: http://www.shsfssq.com.2019/09/26
12. عبد المطلب محمد عبد الرضا، أهم التحديات التي تواجه الأمن الوطني في العِراق، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع https://annabaa.org/arabic/development,04-04-2019.
13. علي زياد العلي، التحديات غير المرئية للأمن الوطني العِراقي، مركز البيان للدِراسات والتخطيط، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : http://www.bayancenter.org/2018/06/4565/
14. علي زياد العلي، رؤية في حروب الإدراك والانكِشاف الاستراتيجي، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: http://www.annabaa.org/arabic,11-2-2019.
15. عُمر عبد الستار، أسباب وتداعيات ومألات عدم الاستقرار في العِراق2003-2018، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://omarabdulsatar.com/
16. فوزي حسن، التقييم الاستراتيجي لأداء وزارة الخارجية العِراقية للفترة2003-2011، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: http://iraq5050.com/?art=526&m=1
17. مُستشارية الأمن الوطني العِراقي، استراتيجية الأمن السيبراني العِراقي، كِتاب منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://www.itu.int/en/ITU-Documents/National_Strategies_Repository_iraqi-

18. مُهند يوسف، التغيير الديمُغرافي: استراتيجية السيطرة على العِراق، مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://www.newiraqcenter.com/archives/4035

19. موسوعة الويكبيديا الحُرة، نشاط تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على منصات التواصل الاجتماعي، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki.

20. وكالات بغداد، لجنة نيابية: هذه هي قيمة ديون العِراق الخارجية، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولة (الانترنت) على الموقع: https://arabi21.com.23-09-2019.

21. يوسف العلي، العِراق يخسر مقعدهُ في مجلس حقوق الإنسان: اليك الأسباب، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: https://www.alestiklal.net/ar/view.

عاشِراً: المصادر الأجنبية

1. Richrd Saull, The War on Terrorism and the American Empire After the Cold War,(U.S.A: Rutledge, 1st Edition, 2005).